

عدالة الصحابة في الميزان

شبير مراد أشكناني

عدالة الصحابة
في الميزان

تأليف

شبير مراد أشكناني



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على خير الخلق أجمعين محمد وآله الطيبين الطاهرين

«.. اللهمّ وأصحاب محمدٍ خاصةً الذين أحسنوا الصُّحبة والذين أبلوا البلاء الحسن في نصره ، وكانفوه وأسرعوا إلى وفادته ، وسابقوا إلى دعوته ، واستجابوا له حيث أسمعهم حجة رسالاته ، وفارقوا الأزواج والأولاد في إظهار كلمته ، وقاتلوا الآباء والأبناء في تثبيت نبوّته وانتصروا به ومن كانوا مُنطوين على محبته يرجون تجارة لن تبور في مودته ، والذين هجرتهم العشائر إذ تعلقوا بعروته ، وانتفت منهم القرابات إذ سكنوا في ظل قرابته ، فلا تنسَ لهم اللهم ما تركوا لك وفيك ، وأرضهم من رضوانك وبما حاشوا الخلق عليك وكانوا مع رسولك دعاة لك وإليك ، واشكرهم على هجرهم فيك ديار قومهم وخروجهم من سعة المعاش إلى ضيقه ومن كثرت في إعزاز دينك من مظلومهم ».

(من دعاء للإمام علي بن الحسين السجاد عليه السلام في صحيفته)

المقدمة

لا شكّ بأن السُنّة المُطهّرة تعتبر بيان القرآن وترجمان الوحي، وهي المصدر الرئيسي الثاني من مصادر معرفة حقيقة الإسلام وتشريعاته. وقد وصلت إلينا السُنّة عبر أجيال وسلسلة من الرواة والنقلة والحُفّاظ والعلماء. وكان لبعض مفردات هذه السُنّة حظٌّ وافرٌ من النقل وبطرق متعدّدة ومختلفة في كل طبقة وجيل حتى بلغت حدّ التواتر الذي أفاد القطع والجزم بصدورها. ولكن الكم الأكبر من مفردات هذه السنّة لم يحظَ نقله بحدّ التواتر ولم تصل إلينا القرائن وشواهد الصدق وما يمكن أن يفيد القطع بصدورها .

لذا كان لابدّ أن يخضع ويجتاز هذا الكم الأكبر من مفردات السنّة المنقولة لموازين علميّة دقيقة لتحصيل الصدق والوثوق والاعتبار حتى يتسنى الأخذ بها والالتزام بمضمونها لأن ذلك من صميم الدين ولكوْنه المنبع الأصيل في معرفة شريعة سيد المرسلين صلى الله عليه وآله .

وكما هو مقرّر في علم الدراية وأصول الحديث فإن الأحاديث الناقلة للسنّة لابد أن تمر وتجتاز مرحلتين أساسيتين من البحث والدراسة حتى يصحّ الأخذ والعمل بمضمونها ، وتلك المرحلتان هما:

١- مرحلة إثبات أصل الصدور عن المعصوم (أي مرحلة البحث السَنَدي) .

٢- مرحلة البحث في دلالة الحديث وتحديد مضمونه (أي مرحلة البحث الدلالي) .

والجانب المرتبط بدراستنا في هذا البحث هو المرحلة الأولى والمتعلّقة بإثبات أصل الصدور ، والبحث في هذه الجهة يستدعي أموراً عدّة أهمّها :-

معرفة المصدر الناقل للحديث وسلسلة الرواة الذين نقلوا هذا الحديث فرداً فرداً من حيث الاتصال والوثاقة والأهليّة والصدق في نقل الحديث وروايته . حيث هنا مُلتقى علمي الحديث ورجال الحديث في التصدي لارفاد الباحث بالأدوات المعلوماتية اللازمة لتمييز أفراد السند وتحديد مدى مصداقية نقلهم للحديث وتحديد درجة الاعتبار والوثاقة للحديث المنقول من حيث السند وسلسلة رواته ومصدره.

ولابد أن ندرك الحقيقة المتفق عليها هنا ، وهي أن النبي صلى الله عليه وآله هو المصدر المعصوم الذي تؤخذ منه السنّة كما قال الله عز وجل: «**وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحيٌ يوحى**»[1] ، وأما مَن بعده مِن الرواة الذين نقلوا إلينا قوله أو فعله أو تقريره ، فلابد أن يخضع جميعهم

(١) سورة النجم / آية ٣

لموازين الوثاقة والعدالة ، ولا يُستثنى من ذلك أحدٌ سواء وقع اسمه في أول السند أو وسطه أو آخره[1].

بل يمكن أن يُقال بأن البحث في أول النقلة والسلسلة أولى وأحرى لعدة اعتبارات يمكن استخلاصها مما ذكره أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب عليه السلام في إحدى خطبه وقد سأله سائل عن أحاديث البدع وما في أيدي الناس من اختلاف الخبر فقال عليه السلام :

«إن في أيدي الناس حقاً وباطلاً وصدقاً وكذباً وناسخاً ومنسوخاً وعامّاً وخاصّاً ومُحكماً ومتشابهاً وحفظاً ووهماً ، ولقد كُذِب على رسول الله على عهده ، وحتى قام خطيباً فقال : من كذبَ عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار .

وإنما أتاك بالحديث أربعة رجال ليس لهم خامس : رجلٌ منافق مظهرٌ للإيمان متصنّع بالإسلام ، لا يتأثّم ولا يتحرّج ، لم يقبلوا منه ولم يصدقوا قوله ، ولكنهم قالوا صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله رآه، وسمع منه ، ولقِف عنه فيأخذون بقوله ، وقد أخبرك الله عن المنافقين بما أخبرك ، ووصفهم بما وصفهم به لك ، ثم بقوا بعده ، فتقرّبوا إلى أئمة الضلال والدُّعاة إلى النار بالزور والبهتان

(١) نعم يعتقد الشيعة الإمامية بعصمة أهل البيت عليهم السلام وهم أصحاب الكساء الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً والتسعة المعصومين من ذرية الحسين عليهم السلام وإنهم لا ينطقون إلا بالحق والصدق.

فولّوهم الأعمال وجعلوهم حُكّاماً على رقاب الناس، فأكلوا بهم الدنيا ، وإنما الناس مع الملوك والدنيا إلا من عصم الله ، فهذا أحد الأربعة .

ورجل سمع من رسول الله شيئاً لم يحفظه على وجهه فوَهِم فيه ، ولم يتعمّد الكذب فهو في يديه ويرويه ويعمل به ، ويقول أنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله فلو علم المسلمون أنه وهِم فيه لم يقبلوا منه، ولو علم هو أنه كذلك لرفضه .

ورجل ثالث سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله شيئاً يأمر به ، ثم أنه نهى عنه وهو لا يعلم ، أو سمعه ينهى عن شيء ثم أمر به وهو لا يعلم ، فحفظ المنسوخ ولم يحفظ الناسخ ، فلو علم أنه منسوخ لرفضه ، ولو علم المسلمون إذ سمعوا منه أنه منسوخ لرفضوه .

وآخر رابع لم يكذب على الله ولا على رسوله مبغض للكذب خوفاً من الله وتعظيماً لرسول الله صلى الله عليه وآله ولم يهِم ، بل حفِظَ ما سمع على وجهه ، فجاء به على ما سمعه ولم يزد فيه ولم ينقص منه، وحفظ الناسخ فعمل به وحفظ المنسوخ فتجنّب عنه ، وعرف الخاص والعام والمحكم والمتشابه فوضع كل شيء موضوعه وقد كان يكون من رسول الله صلى الله عليه وآله الكلام له وجهان : فكلام خاص وكلام عام . فيسمعه من لا يعرف ما عنى الله سبحانه به ولا ما عنى به رسول

الله ﷺ ، فيحمله السامع ويوجّهه على غير معرفة بمعناه، وما قُصد به ، وما خرج من أجله. وليس كلُّ أصحابِ رسولِ الله ﷺ مَن كان يسأله ويستفهمه ، حتى إن كانوا ليحبُّون أن يجيءَ الأعرابيُّ أو الطاريُّ فيسأله عليه السلام حتى يسمعوا. وكان لا يمرُّ بي من ذلك شيءٌ إلا سألته عنه وحفظته .

فهذه وجوهُ ما عليه الناس في اختلافهم ، وعللهم في رواياتهم »[1].

وعليه فالأصل الذي لابد منه هو تشخيص المستوى العلمي والإيماني لكل طبقات الرواة وخاصة الطبقة الأولى من النقلة وهم جيل الصحابة لأنهم عاصروا زمن تلقي التشريع وتكامله ، ولأنهم سينقلون الوقائع من منبعها الأصيل فهذا أحرى بالتدقيق ، وذلك لوجود احتمال تعمّد الكذب أو إطلاع (الصحابي) على جزء الحقيقة لا تمامها أو عدم حفظه ودقته أو توهّمه الحفظ والفهم أو أن الراوي قد نقل ما فهمه بالمعنى خطأ ولم ينقل نفس لفظ النبي ﷺ .

ومن ثمَّ بعد ذلك نتدرّج في التدقيق في سلسلة الرواة الآخرين الأول فالأول إلى أن نصل إلى الحافظ أو المدوّن لهذا الحديث في كتابه الذي

---

(١) نهج البلاغة – الشريف الرضي – خطبة ٢١٠ – تحقيق صبحي صالح – ص٣٢٥ – الطبعة الأولى – ١٣٨٧هـ – نشر: دار الكتاب اللبناني – بيروت (وتمام الخطبة مع تفصيلاتها المفيدة ومصادرها في كتب أخرى ذكرت في كتاب : تمام نهج البلاغة /ج٥/ ص١٥٤ / تحقيق : السيد صادق الموسوي الطبعة الأولى – ١٤٢٦هـ – نشر : لبنان بيروت)

أحرزنا صحة نسبته إلى مؤلفه . وهذا هو المسلك العلمي والموضوعي في التحقيق .

فنحن حينما نحرص ونُصر على لزوم البحث في رجال الطبقة الأولى من الرواة إنما هو التزامٌ منّا بسلوك الطريق الموضوعي والعقلائي لإحراز أصل الصدور وصحته ، وللوصول إلى السنّة المطهّرة المعتبرة الخالية من الخطأ والافتراء ، التي نحن كمسلمين ملزمين بالعمل بها امتثالاً وطاعة لرسولنا الكريم صلى الله عليه وآله وتمسكاً منّا بهذا المنبع الأصيل في معرفة الدين ، وليس كما يدّعيه البعض بأن البحث فيهم سوف يؤدّي إلى التشكيك بأصل السنّة بل التشكيك بالقرآن الكريم نفسه بدعوى أنهم هم الشهود الذين نقلوا إلينا هذا الدين ، فلابد من سدّ هذا الباب وعدم الولوج فيه والسماح فقط للبحث في عدالة ووثاقة مَن بعدهم من الطبقة الثانية وما يليها .[1]

فمثل هذا الادعّاء والتوهّم وإن كان يصدر من قائليه بصراخ وصياح عالٍ ليس له أيّ قيمة في الموازين العلميّة والموضوعيّة فلا يوجد أي تلازم أو ارتباط بين التشكيك وتضعيف بعض الصحابة الرواة

---

(١) (كما نقل هذا المعنى الخطيب البغدادي عن الحافظ أبي زرعه الرازي حيث قال : « إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله (ص) فاعلم أنه زنديق ، وذلك أن الرسول (ص) عندنا حق والقرآن حق ، وإنما أدى ذلك إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله (ص) ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ، ليبطلوا الكتاب والسنة ، والجرح بهم أوْلى وهم زنادقة ».— الكفاية في معرفة أصول علم الدراية — محمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي) — ج١ - ص١٨٨— ط ١ — ١٤٣١هـ - دار الهدى — مصر .)

بالدليل العلمي وبين ثبوت أصل الدين ، فالقرآن الكريم محفوظٌ بحفظ الله تعالى له «**إنا نحنُ نزّلنا الذكرَ وإنّا له لحافظون**»[1] ، وبإعجازه الخالد وبالتواتر المفيد للقطع بصدوره عن الله تبارك وتعالى . والسُنَّة المطهّرة نأخذها ممّن رواها ونقلها إلينا من ثقات الطبقة الأولى وثقات مَن بعدهم من طبقة التابعين وتابعي التابعين ومن تأخر عنهم وهذا هو المنهج العلمي ولا يلزم منه أي تشكيك بالسنّة أو بأصل الدين ، وسيأتي توضيح ذلك مفصّلاً خلال هذا البحث إن شاء الله تعالى .

نعم لا ننكر بأننا أمام عقبة كبرى ممتدّة الجذور اصطنعها البعض وبنوها وحشدّوا لها ظواهر بعض الآيات القرآنية وأحاديث موضوعة وضعيفة ، ونسجّوا حولها مقدسات وعقائد واعتبروها أدلّة مسلّمة على مُدّعاهم وأن القول بها من ضروريات الدين ، وتصدّوا لكل من يريد أن يسلك الطريق العلمي والموضوعي لمعرفة الحقيقة والوصول إلى السُنّة المطّهرة المعتبرة كما جاء بها نبيّنا الكريم ﷺ .

ومن هنا تتضح أهمية هذه الدراسة التي نريد من خلالها أن نضع النقاط على الحروف، ونبيّن - ومن خلال المنهج العلمي والموضوعي - الخطأ الكبير الذي وقع فيه بعض علماء الرجال

---

(١) سورة الحجر / آية ٩

والحديث الذين حكموا بوثاقة بل بعدالة جميع الصحابة وأسّسوا ما يعرف الآن بنظرية (عدالة الصحابة) ، فاستثنوهم من الجرح والتعديل، وعلى هذا الأساس الباطل انطلقوا لتمييز الأحاديث من حيث الصحة والاعتبار دون التحقيق في أهم حلقة من حلقات الرواة وأولاها ارتباطاً بالنبي الأكرم صلى الله عليه وآله .

• • • •

عرض وتحليل ونقد لبعض الدراسات والكتابات السابقة حول موضوع عدالة الصحابة

١- العلامة السيد مرتضى العسكري في كتابه معالم المدرستين: [1]

تحدّث في بحثه الأول حول الصحبة والصحابة من حيث المفهوم واستعرض مسألة عدالتهم لدى المدرستين مدرسة الخلفاء ومدرسة أهل البيت (عليهم السلام) ، ولكنه لم يناقش بصورة مباشرة الأدلّة التي أقامها أصحاب مدرسة الخلفاء على عدالتهم جميعاً ، ولم يتطرق إلى مفهوم العدالة .

٢- الشيخ محمد صادق النجمي في كتابه الحواري المُسمّى (مناظرة

(١) معالم المدرستين – مرتضى العسكري - ج١- ١٤٠٥هـ - الطبعة الأولى - نشر: مؤسسة البعثة – إيران

علمية – حوار علمي في الحديث والمُحدّثين) :[1]

قد بحث بصورة عامة حول مسألة عدالة الصحابة وبيّن بنحو موجز رأي أهل السنة بعدالتهم جميعاً ، وبيّن كذلك رأي الشيعة حول الصحابة بأنهم كغيرهم فيهم المؤمن وغير المؤمن واستدل على ذلك بذكر بعض الشواهد من القرآن والسنة ، ولم يتطرّق إلى الصحابة والعدالة كمفهومين واصطلاحين .

٢- العلامة الشيخ جعفر السبحاني في كتابه المُسمّى (حوار مع الشيخ صالح بن عبدالله الدرويش حول الصحبة والصحابة) :[2]

تطرق إلى تعريف الصحابة وناقش في دلالة عدد من الآيات القرآنية التي أُستدل بها على عدالتهم جميعاً، وبيّن أن الثناء في تلك الآيات ليس عاماً بل هو ثناء خاص على طوائف معينة من الصحابة لا على جميعهم، ووضّح القيود الخاصة وأوصاف الذين شملهم المدح والثناء من الصحابة في تلك الآيات القرآنية، ولكنه لم يتطرق لمفهوم العدالة.

وفي فصل آخر من كتابه أثبت بالأدلة التاريخية بأن (قداسة الصحابة) حادثة طارئة ووليدة لعصر متأخر عنهم ، رعاها الأمويون

---

(١) مناظرة علمية – محمد صادق النجمي - ترجمة السيد محمد رضا المهري ۰ ١٤١٨هـ - نشر: مؤسسة المعارف الإسلامية – إيران

(٢) حوار مع الشيخ صالح بن عبدالله الدرويش حول الصحبة والصحابة – جعفر سبحاني - نشر: مؤسسة الإمام الصادق (ع) - ١٤٢٣هـ - الطبعة الأولى - إيران

لإبعاد الناس عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) الذين هم أحد الثقلين اللذين أمر الرسول ﷺ بالتمسك بها .

٤- الكاتب الإسلامي المحامي أحمد حسين يعقوب في كتابه (نظرية عدالة الصحابة والمرجعية السياسية في الإسلام) : [١]

تطرّق إلى مفهوم الصُحبة والصحابة ، وذكر بأن الفِرَق الإسلامية (متفقة) حول مفهوم الصحابة إلا أنهم يختلفون من حيث صفة العدالة لهم جميعاً .

وفصّل في كتابه حول الجذور التاريخية والسياسية والفقهية لنظرية عدالة الصحابة ، ولم يبحث ويناقش في أدلة القائلين بعدالة الصحابة من الكتاب والسنة إلا بنحو موجز وعابر ، ومركزاً فقط على الجوانب والشواهد النقضيّة لهذه النظرية .

٥- الباحث الإسلامي حسن بن فرحان المالكي في كتابه (مع الشيخ عبدالله السعد في الصُحبة والصحابة) : [٢]

فقد أبدع في كتابه من خلال قراءته النقدية الهادئة مع شيخه عبدالله

---

(١) نظرية عدالة الصحابة - أحمد حسين يعقوب - ١٤٢٩ هـ -ط٩

(٢) مع الشيخ عبدالله السعد في الصحبة والصحابة – حسن بن فرحان المالكي - نشر: مركز الدراسات التاريخية - ١٤٢٢هـ - الطبعة الأولى – الأردن

السعد وخاصة مع كَوْن الباحث (سني وسلفي وحنبلي) [1] حيث قام بتقسيم الصحبة إلى قسمين :

١- الصُحبة الخاصة (الشرعية) والذي مَن دخل فيها فسوْف يشملهم أدلة المدح والثناء التي وردت في القرآن والسُنة إلا إذا ثبت بالدليل الخاص خروج بعض الأفراد عن استحقاق تلك الأوصاف .

٢- الصحبة العامة والتي يدخل فيها الطلقاء والمترددين في إسلامهم وكثيراً من الأعراب الذين اتهموا بالنفاق ، فهؤلاء لا تشملهم أوصاف المدح إلا إذا ثبت وصف المدح لأيٍ منهم بالدليل الخاص .

وقد ناقش في دلالة بعض الآيات والأحاديث التي استدل بها شيخه على عموم المدح فيها لجميع الصحابة .

وذكر بأن القرآن الكريم وإن أثنى على طائفة فهذا مشروط بالاستمرار على الاستقامة وإلا لكان الثناء القرآني على بني إسرائيل وتفضيلهم على العالمين قائماً إلى يوم الدين.

وبيّن بأن العموم لا يصح الاحتجاج به عند وجود المعارض الخاص

(١) كما أقرّ الباحث بذلك في كتابه الآخر (قراءة في كتب العقائد) ص ١٧ - الطبعة الأولى- ١٤٢١هـ - مركز الدراسات التاريخية – الأردن

القوي .

وهذه النتيجة التي توصل إليها الباحث مهمة تقتضيها الموضوعيّة والإنصاف .

• • • •

وبنحو إجمالي نلاحظ على هذه التحقيقات والجهود العلميّة أن أكثرها في صيَغ حوارية وقد تم المناقشة والبحث فيها على جزئيات مُعيّنة من موضوع البحث .

فكان لابد من وجود دراسة شاملة ومستوعبة لأركان البحث وكلياته حول عدالة الصحابة ، بحيث يمكن من خلالها تكوين صورة واضحة حول الموضوع نستطيع من خلالها الحصول على الأجوبة الوافية لأي جزئية أو استدلال أو شبهة قد تصدر من هنا أوهناك .

فكان هذا البحث الذي نأمل – بتوفيق الله تعالى وفضله – بأن يساهم في سدّ هذا الفراغ .

وسوف نتطرق في هذا البحث من خلال فصوله الأربعة إلى ما يلي :

في الفصل الأول : تحديد مفهوم الصحابة لغة واصطلاحاً واستعمالاتها في القرآن والسنة ، وتحديد مفهوم العدالة لغةً واصطلاحاً وما يرتبط

باعتبار العدالة لراوي الحديث .

وفي الفصل الثاني : سوف نذكر أهم ما استدل به على عدالة جميع الصحابة وهل توجد توثيقات عامة لهم في القرآن أو السنة ؟ ونناقش في مدى حجّية تلك الأدلة ودلالتها على المدعى .

وفي الفصل الثالث : نستعرض ونحلل مجموعة من الشواهد والأدلة التاريخية الناقضة لنظرية عدالة الصحابة والتي تثبت بنحو قاطع عدم عدالة جميعهم بل الصحابة كغيرهم فيهم المؤمن الصالح والفاسق الطالح .

وفي الفصل الرابع : نبيّن فيه الرؤية العلميّة الموضوعيّة في تقييم الصحابة ، وكيف ينبغي أن نوزنهم وفق معايير العدالة وأدلتها .

• • • •

ونذكر في الخاتمة بأنه لابد من البحث في عدالة الرواة من الصحابة وإن استلزم ذلك تضعيفاً لبعضهم وكشفاً لحقيقة حالهم ، وذلك إحقاقاً للحق الذي هو أحق أن يُتّبع ، ولا يُراد بذلك الانتقاص من قدر الصالحين منهم (رضوان الله عليهم) ، بل لابد من التمييز والتفضيل بينهم وتقديم قول الأفضل والأعلم عند التعارض بين مرويّاتهم وآرائهم تمسكاً بالمنهج العقلائي والعلمي الذي يُحتّم علينا سلوك هذا الطريق .

الفصل الأول

مفاهيم واصطلاحات

أولاً : الصحابة :

لغة ، اصطلاحاً ، استعمالات الكلمة في القرآن والسنة .

ثانياً : العدالة :

لغة ، اصطلاحاً ، معايير العدالة المعتبرة في راوي الحديث .

مفاهيم واصطلاحات

في هذا الفصل سوف ندرس الكلمتين الأساسيتين لهذا البحث وهما: «الصحابة » و«العدالة »، فنتتبع معناهما اللغوي واستعمالاتهما في القرآن الكريم والسنة الشريفة، ثم ندرس معايير العدالة المعتبرة في راوي الحديث .

أولاً : حول الصُحبة والصحابة :

الصاحب (لغة) :

أصله (صَحَبَ) يصحبه صُحبة وصَحابة ، وجمع الصاحب : صَحبٌ مثل راكب ورَكبٌ ، والأصحاب جمع صَحْب مثل فرْخ وأفراخ ، والصَحابة بالفتح الأصحاب وهي في الأصل مصدر وجمع الأصحاب أصاحيب .

وأصحبته الشيء جعلته له صاحباً ، وكل شيء لازم شيئاً فقد استصحبه. [1] والصاحب هو المعاشر [2] ، والأصل في هذا الإطلاق لمن حصل له رؤية ومجالسة . [3] وفي مفردات الراغب :

---

(١) معجم الصحاح – إسماعيل بن حماد الجوهري – ص ٥٨٠ – الطبعة الثانية – ١٤٢٨هـ – دار المعرفة – بيروت

(٢) لسان العرب – محمد بن مكرم ابن منظور – ج١ – ص ٥١٩ – الطبعة السادسة – ١٤١٧هـ – دار صادر – بيروت

(٣) المصباح المنير – أحمد بن محمد الفيومي – ص ١٧٤ – ١٤٢٨هـ – المكتبة العصرية – بيروت

الصاحب الملازم إنساناً كان أو حيواناً أو مكاناً أو زماناً ولا فرق بين أن تكون الملازمة بالبدن وهو الأصل والأكثر أو بالعناية والهمة ، ولا يقال في العُرف إلا لمن كثرت ملازمته .[1]

والخلاصة وكما لاحظنا أقوال اللغويين فإن كلمة الصاحب تطلق على المعاشر والملازم ولا تُقال عرفاً إلا لمن كثرت ملازمته .

استعمالات كلمة (الصاحب) في القرآن والسُنّة :

وقد استعملت الكلمة في القرآن الكريم وكذا في السنة النبوية بنفس هذا المعنى اللغوي ، منها قوله تعالى : «**يا صاحبَيِ السجنِ ءأربابٌ متفرّقون خيرٌ أم اللهُ الواحدُ القهّار**»[2] ، وصاحبا السجن هما الملازمان له بالكون فيه[3] ، (وكان كلاهما كافرين).

وقوله تعالى : «**قال له صاحبه وهو يحاوره أكفرت بالذي خلقك من تراب ثم من نطفة ثم سوّاك رجلاً**»[4] ، (وكان أحدهما مؤمناً والآخر كافراً) .

---

(١) مفردات ألفاظ القرآن – حسين الراغب الأصفهاني – ص ٤٧٥ – الطبعة الثانية – ١٤٢٧هـ – نشر طليعة النور – إيران

(٢) سورة يوسف / ٣٩

(٣) مجمع البيان في تفسير القرآن – الفضل بن الحسن الطبرسي – مجلد ٣ – ص ٣٥٨ – دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت

(٤) سورة الكهف / آية ٣٧

وقوله تعالى : «**إذ يقول لصاحبه لا تحزن إنَّ الله معنا** »[1] (أي لصاحب النبي ﷺ الذي كان معه في الغار) فالآية استعملت مفردة (الصاحب) في مدلولها اللغوي وهو وجود التلازم والرفقة بين الرسول ﷺ ومن كان معه ، ولا دلالة فيها على وجود اصطلاح خاص لهذه الكلمة ، كما أن الآية ليست في مقام بيان أي فضيلة لهذا الصاحب وخاصة بملاحظة أن السكينة التي أنزلها الله تعالى كانت خاصة للنبي ﷺ وكذا التأييد بالجنود .

أيضاً فإن استعمال الكلمة في السنة النبوية كان بنفس معناها اللغوي:
فقد روي عن النبي ﷺ : أنه قال في شأن عبدالله بن أُبَيّ – رأس المنافقين – : «**فلعمري لنحسنّن صحبته ما دام بين أظهرنا**». [2]
وروى مسلم في صحيحه عن حذيفة قول رسول الله ﷺ :
«**في أصحابي اثنا عشر منافقاً** »[3]

وروي عن النبي ﷺ قوله : «**إن في أصحابي منافقين**». [4]
إذاً كلمة (الصاحب) استعملت في الكتاب والسنة بنفس المعنى اللغوي والذي يعم المؤمن وغيره ولم تستعمل كوصف خاص للمؤمنين أو للعدول منهم .

---

(١) سورة التوبة / آية ٤٠

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد ج٢ ص٦٥ – سنة ١٩٨٨م – دار صادر - بيروت) ، و في السيرة النبوية لابن هشام – (باختلاف يسير) ص١٨٤ – ج٣- دار الجيل – بيروت .

(٣) صحيح مسلم - كتاب صفات المنافقين وأحكامهم - ج٤ - ص٢١٤٣ –- الطبعة الأولى – ١٤١٩هـ - دار الفكر – بيروت

(٤) مجمع الزوائد – نور الدين الهيثمي – ج٥ – باب هجرة البانه والبادية – ص ٧٥٧

ولكن لو راجعنا إلى أقوال علماء العامة نجدهم يخصّصون إطلاق هذه الكلمة ويستعملونها في اصطلاح خاص ويرتّبون على ذلك أحكاماً ودعاوى !!

(الصحابة) كاصطلاح عند علماء العامة :

يذكر ابن الأثير الجزري في مقدمة كتابه (أُسد الغابة في معرفة الصحابة) فصلٌ يذكر فيه مَن يُطلق عليه اسم (الصحبة) فيقول:

«قال الإمام أبو بكر أحمد بن علي الحافظ بإسناده عن سعيد بن المُسيّب أنه قال : الصحابة لا نعدّهم إلا من أقام مع رسول الله صلى الله عليه وآله سنةَ أو سنين وغزا معه غزوة أو غزوتين .

قال الواقدي : ورأينا أهل العلم يقولون : كل من رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وقد أدرك الحُلُم فأسلم ، وعقل أمر الدين ورضِيَه ، فهو عندنا ممن صَحِب رسول الله صلى الله عليه وآله ولو ساعة من نهار ، ولكن أصحابه على طبقاتهم وتقدمهم في الإسلام .

وقال أحمد بن حنبل : أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله كل من صحبه شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه .

وقال محمد بن إسماعيل البخاري : من صَحِب رسول الله صلى الله عليه وآله أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه .

وقال القاضي أبو بكر محمد بن الطَّيِّب : لا خلاف بين أهل اللغة في أن الصحابي مشتق من الصحبة وأنه ليس مشتقاً على قدرٍ مخصوص منها ، بل هو جار على كل من صَحِبَ قليلاً كان أو كثيراً ، وكذلك جميع الأسماء المشتقة من الأفعال ولذلك يقال : صحبت فلاناً حولاً وشهراً ويوماً وساعة ، فيوقع اسم الصحبة لقليل ما يقع عليه منها وكثيره ، قال : ومع هذا فقد تقرر للأمة عُرفٌ أنهم لا يستعملون هذه التسمية إلا فيمن كثرت صحبته ، ولا يجيزون ذلك إلا فيمن كثرت صحبته ، لا على من لقيه ساعة أو مشى معه خُطّاً ، أو سمع منه حديثاً ، فيوجب لذلك أن لا يجري هذا الاسم إلا على مَن هذه حاله ، ومع هذا فإن خبر الثقة الأمين عنه مقبول ومعمول به ، وإن لم تطل صحبته ولا سمع منه إلا حديثاً واحداً ، ولو ردّ قوله أنه صحابي لردّ خبره عن الرسول .

وقال الإمام أبو حامد الغزالي : لا يطلَق اسم الصحبة إلا على من صحِبه ، ثم يكفي في الاسم من حيث الوضع الصحبة ولو ساعة ، ولكن العرف يخصّصه بمَن كثُرت صحبته . " (١)

ويذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني في مقدمة كتابه الإصابة في تمييز الصحابة (الفصل الأول في تعريف الصحابة) ويقول:« وأصحّ

(١) أسد الغابة في معرفة الصحابة - ابن الأثير الجزري - ج١ - ص١١٩ - الطبعة الثانية - ١٤٢٤هـ - دار الكتب العلمية - بيروت

ما وقفت عليه مِن ذلك أن الصحابي مَن لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام فيدخل فيمن لقيه مَن طالت مجالسته له أو قصرت ، ومن روى عنه أو لم يروِ ، ومن غزا معه أو لم يغزُ ، ومن رآه رؤية ولم يجالسه ومن لم يره لعارض كالعمى ».[1]

وهذا التعريف الذي عليه جمهور المحدثين من علماء العامة شامل لكل من رأى النبي ﷺ حتى وإن لم يلازمه أو تطول صحبته معه بل حتى وإن لم يجالسه !!

وبهذا التحديد لكلمة (الصحابي) وان انطلق من المعنى اللغوي الحرفي إلا أنه يتخطى الاستعمال والإطلاق العرفي لهذه الكلمة التي يشترط فيها طول الملازمة .

ثم يتحدّث - الحافظ ابن حجر - بعد ذلك حول ضابط وطريقة معرفة كوْن الشخص صحابياً بأحد الطرق الأربعة التالية:

١- أن يثبت بطريق التواتر أنه صحابي .

٢- أن يثبت بالاستفاضة والشهرة .

٣- أن يُروى عن أحد الصحابة أن فلاناً له صُحبة .

٤- أن يكون الشخص المدعي ثابت العدالة والمعاصرة ويقول بأنه صحابي.

---

(١) الإصابة في تمييز الصحابة – ابن حجر العسقلاني – ج١ – الطبعة الرابعة – ٢٠١٠م – دار الكتب العلمية – بيروت .

فإذاً بحسب هذا التعريف فإن كل مسلم نطق بالشهادتين ورأى النبي ﷺ ومات على الإسلام فهو صحابي ، وبهذا يشمل التعريف تقريباً كل من سكن مكة والمدينة وأطرافهما أي عشرات الآلاف من المسلمين الذين كانوا زمن الرسول ﷺ .

نعم يمكن أن نلاحظ الاختلاف بين المحدثين والأصوليين من علماء العامة حول تحديد اصطلاح (الصحابة) وأن نقطة الخلاف الرئيسية بينهم هي في اشتراط طول الصحبة وكثرة المجالسة مع النبي (صلى الله عليه وسلم) كما ذهب إلى ذلك الأصوليون منهم ، وليس مجرّد الرؤية كما ذهب إليها المحدّثون ، وعليه فرأي المحدثين ضمن الإطلاق اللغوي للكلمة (باعتبار أن الصاحب اسم مشتق من الصحبة والصحبة تعم القليل والكثير ومنه يقال: صحبه ساعة وصحبته شهراً) ، ورأي الأصوليين أخذاً بالاستعمال العرفي للكلمة فضلاً عن المعنى اللغوي .

وأشار إلى الخلاف ابن صلاح حيث قال : «اختلف أهل العلم في أن الصحابي مَن ؟ فالمعروف من طريقة أهل الحديث : أن كل مسلم رأى رسول الله ﷺ فهو من الصحابة . قال البخاري في صحيحه : من صحِبَ النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه .

وبلغنا عن أبي المظفر السمعاني المروزي أنه قال : أصحاب الحديث

يطلقون اسم الصحابة على كل من روى عنه حديثاً أو كلمة ويتوسعون حتى يعدّون من رآه رؤية من الصحابة ، وهذا شرف منزلة النبي ﷺ أعطوا كل من رآه حكم الصحبة . وذكر : أن اسم الصحابي من حيث اللغة والظاهر يقع على من طالت صحبته للنبي ﷺ وكثرت مجالسته له على طريق التبع له والأخذ عنه ، قال : وهذا طريق الأصوليين." [1]

وأشار إلى ذلك أيضاً النووي في بداية شرحه لصحيح مسلم حيث قال: «وذهب أكثر أصحاب الفقه والأصول إلى أنه من طالت صحبته له ﷺ». [2]

هذا حول اصطلاح (الصحابة) عند علماء مدرسة الصحابة .

• • • •

كلمة (الصحابة) عند علماء مدرسة أهل البيت عليهم السلام :

وأما عند علماء مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) فإنهم يرون أن كلمة الصاحب أو الأصحاب بقيت في حدود معناها اللغوي واستعمالها

---

(١) علوم الحديث – تقي الدين أبي عمرو عثمان الشهرزوري - ص ٢٩٣ – ط١٢ – ١٤٢٤هـ - دار الفكر – دمشق

(٢) شرح النووي على صحيح المسلم – يحي بن شرف النووي الشافعي - ج١- ص٣٦ – المطبعة المصرية ومكتبتها

العرفي وإن لفظ الصحابي ليس مصطلحاً شرعياً وإنما شأنه شأن سائر مفردات اللغة العربية ، والصاحب في لغة العرب بمعنى الملازم والمعاشر ولا يقال إلا لمن كثرت ملازمته.

ولكن المسلمين من مدرسة الخلفاء قد تدرّجوا بعد زمن الرسالة على تسمية أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله بالصحابي والأصحاب وعلى هذا فإن التسمية من نوع تسمية المسلمين ومصطلح المتشرّعة وليس هو اصطلاح خاص جاء به الشرع ورتّب عليه بعض الأحكام . [1]

نعم الشهيد الثاني عرّف الصحابي بأنه : «من لقي النبي صلى الله عليه وآله مؤمناً به ومات على الإسلام وإن تخللت ردته بين كونه مؤمناً وبين كوْنه مسلماً على الأظهر والمراد باللقاء ما هو أعم من المجالسة والمماشاة ووصول أحدهما إلى الآخر وإن لم يكالمه ولم يره ..» ، ثم يقول: «.. وإن بعضهم اعتبر فيه رواية الحديث ، وبعضهم كثرة المجالسة وطول الصحبة وآخرون الإقامة سنة أو سنين وغزوة معه وغزوتين وغير ذلك ».

ثم بيّن منزلة الصحابة وحكمهم بقوله : «ثم الصحابة على مراتب كثيرة بحسب التقدّم في الإسلام والهجرة والملازمة والقتال معه

---

(١) معالم المدرستين – مرتضى العسكري – ج١ – ص ٣٩- ١٤٠٥هـ - الطبعة الأولى – مؤسسة البعثة - إيران

والقتل تحت رايته والرواية عنه والمكالمة ومشاهدته ومماشاته ، وإن اشترك الجميع في شرف الصحبة .

ويعرف كوْنه صحابياً بالتواتر والاستفاضة والشهرة وإخبار الثقة ، وحكمهم عندنا في العدالة حكم غيرهم ».[1]

وهذا حتى وإن عُدّ توسعٌ في معنى الصُحبة إلا أنه على أي حال فإنّ حكم الصحابة في العدالة - عند علماء مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) – حكم غيرهم كما صرّح الشهيد الثاني بذلك ، فالتوسع والتضييق في تحديد معنى الصحابة لا يؤثر طالما أن الجميع سوف يخضعون لمعايير الجرح والتعديل ، بخلاف الحال عند علماء مدرسة الصحابة حيث أنهم استثنوا من تثبت أن له صحبه ويدخل ضمن اصطلاح الصحابة عن دائرة البحث والمساءلة وسلموا بعدالتهم جميعاً .

• • • •

(١) الدراية في علم مصطلح الحديث - زين الدين العاملي (الشهيد الثاني) - ص١٢٠ – منشورات مكتبة المفيد – إيران

ثانياً: العدالة : لغة – اصطلاحاً :

العدالة (لغة) :

يُعرف مصطلح العدالة في إطاره اللغوي على أساس ما يتضمن من معنى : «الاستواء أو الاستقامة أو هما معاً». [1]

وقال ابن منظور «العدل: ما قام في النفوس أنه مستقيم ، وهو ضد الجور. والعدل : هو الذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم .

والعدالة وصف بالمصدر معناه ذو عدل . وتعديل الشهود : أن تقول أنهم عدول ، وعدّل الحكم : أقامه ، وعدّل الرجل : زكاه»[2].

العدالة (اصطلاحاً):

اختلف الفقهاء والمحدّثون في تحديدهم لمفهوم (العدالة) ، وكذا اختلفوا في كون (العدالة) هل هي شرط لازم في راوي الحديث حتى تُقبل روايته أم لا؟ واختلافهم من حيث المفهوم يتركّز حوّل نقطتين :

١- في أن العدالة هل هي مَلَكة (**أي كوْنها هيئة نفسانية راسخة في النفس تبعث على ملازمة التقوى**) أم إنها عبارة عن (**الاستقامة في جادة الشرع بداعي الخوف من الله أو رجاء الثواب بفعل الواجبات وترك المحرمات**) وإن لم يكن ذلك عن ملكة ، فهذان تعريفان للعدالة.

(١) رسائل فقهية – الشيخ مرتضى الأنصاري – مجلد ٢٣ – ص٥ – ١٤١٤هـ - نشر مؤسسة الكلام - إيران

(٢) لسان العرب - لابن منظور - ج١١- ص٤٣٢ – مادة عدل – ط ٦ – ١٤١٧هـ - دار صادر – بيروت

٢- والاختلاف الآخر من حيث سعة مفهوم العدالة وضيقه باعتبار أنه هل يدخل في تعريف العدالة **(لزوم ترك ما يخالف المروّة)** [١] أو أنها لا تدخل ضمن مفهوم العدالة ؟

فقد ذهب إلى تعريف (العدالة) بالملكة مع اشتراط عدم مخالفة المروّة جمعٌ من الفقهاء والمحدثين كالحافظ ابن حجر [٢] والعلاّمة الآمدي [٣] والشهيد الثاني [٤] والعلاّمة المامقاني [٥] وغيرهم .

وذهب آخرون إلى عدم كون (العدالة) مَلَكة ولم يشترطوا فيها عدم مخالفة المروّة كالفقيه الأصولي السرخسي [٦] والمحقق الخوئي [٧] وغيرهم .

• • • •

---

(١) المروّة : عدم ارتكاب ما يخالف العادة المتعارفة وما يُعّد عيْباً لدى الناس وإن لم يكن محرماً شرعاً في نفسه

(٢) نزهة النظر – ابن حجر العسقلاني – ص٢٥ – ٢٠٠٤م – مكتبة أولاد الشيخ للتراث – مصر

(٣) الإحكام في أصول الأحكام – علي بن أبي علي الآمدي – ج١ – ص٣٠٨ – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ – ١٤٠٥هـ

(٤) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية – الشهيد الثاني – ج١ – ص٣١٦ – ط٣- ١٤٢٧هـ – نشر مجمع الفكر الإسلامي – إيران

(٥) مقياس الهداية في علم الدراية – عبدالله المامقاني – ج٢ – – ص٣٢ – ط١ – ١٤١١هـ – مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لتحقيق التراث – إيران

(٦) أصول السخرخسي – أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي – ج١ ص٣٥٠ – دار المعرفة – بيروت

(٧) موسوعة الإمام الخوئي – ج١ – ص٢١٥ – ط٣ – ١٤٢٨هـ – نشر: مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي – إيران

عدالة راوي الحديث :

اختلف الفقهاء والمحدّثون في اشتراط (العدالة) في راوي الحديث على قوّلين :

١- **القول باشتراط العدالة:**

فلا تقبل رواية غير العدل وإن حاز بقيّة الشروط المطلوبة في الراوي (كالإسلام والبلوغ والعقل والضبط) .

قال العلامة النووي في تقريبه وتبعه الإمام السيوطي في شرحه : «أجمع الجماهير من أئمة الحديث والفقه أنه يشترط فيه أن يكون عدلاً ضابطاً»[١] ، وذهب إلى هذا القول جمع من علماء الإمامية كالمحقق الحلي [٢] والعلامة الحلي [٣] والشهيد الثاني [٤] وابنه صاحب المعالم وقال : «إن اعتبار هذا الشرط هو المشهور بين الأصحاب». [٥]

---

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي – جلال الدين السيوطي – ص٤٥٣ – ط١ – ١٤٢٤هـ – مؤسسة الريان – بيروت

(٢) معارج الأصول – جعفر بن الحسن الحلي – ص١٤٩ – ط١ – ١٤٠٣هـ – مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) للطباعة والنشر – إيران

(٣) مبادئ الوصول إلى علم الأصول – الحسن بن يوسف الحلي – ص٢٠٦ – ط٢ – ١٤٠٤هـ – نشر: مكتب الإعلام الإسلامي – إيران

(٤) الدراية – زين الدين العاملي (الشهيد الثاني) – ص٦٥ – منشورات مكتبية المفيد – إيران

(٥) معالم الدين – الحسن بن زين الدين العاملي – ص٢٠٠ – ط١١ – ١٤١٦هـ – نشر: مؤسسة النشر الإسلامي – إيران

٢- القوْل بالاكتفاء بالوثاقة :

وقد اختار هذا القول الشيخ الطوسي حيث قال : «فأما من كان مخطئاً في بعض الأفعال أو فاسقاً بأفعال الجوارح ، وكان ثقة في روايته ، متحرزاً فيها ، فإن ذلك لا يوجب رد خبره ، ويجوز العمل به ، لأن العدالة المطلوبة في الرواية حاصلة فيه ، وإنما الفسق بأفعال الجوارح يمنع من قبول شهادته ، وليس بمانع من قبول خبره ، ولأجل ذلك قبلت الطائفة أخبار جماعة هذه صفتهم» .[1]

ووافقه على ذلك جمع كثير من الفقهاء وأكثر المتأخرين (كالمحقق السيد أبو القاسم الخوئي) حيث اكتفوا بإحراز وثاقة الراوي (أو الوثوق بالصدور لقبول الأحاديث وهذا خارج عن موضوع بحثنا فعلاً).

نعم لابد أن نشير هنا إلى نكتة مهمة وهي أن اشتراط العدالة في رواة سند الحديث هو لازم عند الجميع لكي يُعَدُّ الحديثُ (**صحيحاً**) باصطلاح علماء الحديث ، أما لو كان أحد رواة الحديث لم تُحرز عدالته فهذا الحديث لا يطلق عليه اسم (**الصحيح**) باصطلاحهم ، بل قد يُطلق عليه أنه (**حسن**) أو (**ضعيف**) حسب التقسيمات المعروفة في علم الحديث .

---

(١) العدة في أصول الفقه – محمد بن الحسن الطوسي – ج١ – ص١٥٢ – ط١ – ١٤١٧هـ - إيران

وأمـا مـن حيـث الاعتبـار والحُجّيـة فـإن الحـديـث (**الحسـن**) أو (**الضعيف**) قد يتقوّى بالقرائن الخارجية وعند تعدد طرق الحديث فيرتقي إلى مرتبة الحديث الصحيح من حيث الاعتبار والحُجّية ، قال ابن صلاح: «إذا كان راوي الحديث متأخراً عن درجة أهل الحفظ والإتقان ، غير أنه من المشهورين بالصدق والستر ، ورُوِيَ مع ذلك حديثه من غير وجه ، فقد اجتمعت له القوة من جهتين ، وذلك يرقى حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح ». [1]

وقال – مفصلاً – أيضاً : «ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه ، بل ذلك يتفاوت ، فمنه ضعف يُزيله ذلك ، بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه **مع كونه من أهل الصدق والديانة** .

فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له ، وكذلك إذا ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك ، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر .

ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته وذلك **كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب** أو كون الحديث شاذاً» . [2]

---

(١) علوم الحديث – ابن صلاح – ص٣٤

(٢) المصدر السابق

فالحديث (غير الصحيح) قد يتقوى ويقبل إذا كان الراوي صادقاً وغير متهم بالكذب ، وعليه يكون المدار في القبول هو احراز الوثاقة وعدم كذب الراوي .

وعليه يمكننا أن نستخلص هذه النتيجة :

وهي أن (عدالة) رواة الحديث شرطٌ لازم حتى يكون الحديث صحيحاً - حسب الاصطلاح - ، وأن الحدّ الأدنى المرتبط بشرط العدالة واللازم لقبول خبر الراوي (ولكي يكون الحديث قابلاً للتقوّي) هو أن يكون الراوي صادقاً في روايته ولم نحرز كذبه (أي يكون ثقة).

كما أشار إلى ذلك الخطيب البغدادي في تعقيبه على القاضي الباقلاني بعد ذكره للعدالة المطلوبة في صفة الشاهد والمخبر - قال الخطيب: «والواجب عندنا أن لا يردّ الخبر ولا الشهادة إلا بعصيان قد اتفق على ردِّ الخبر والشهادة به ، وما يغلب به ظن الحاكم والعالم أن مقترفه غير عدل ولا مأمون عليه الكذب في الشهادة والخبر ، ولو عمل العلماء والحكام على أن لا يقبلوا خبراً ولا شهادة إلا من مسلم بريء من كل ذنب قلَّ أو كثر ، لم يمكن قبول شهادة أحد ولا خبره . » [1]

وكما ذكر ذلك شارح (نخبة الفكر) للحافظ ابن حجر العسقلاني ،

(١) الكفاية - ج١ - ص٢٧٣ - ط١ - ١٤٢٢هـ - نشر : دار الهدى - مصر

حيث قال : «إلا أن علماء الحديث - عليهم رحمة الله - لا يشترطون في عدالة الراوي لقبول خبره إلا أدنى درجات العدالة وهي أن يكون الراوي صدوقاً لا يتعمّد الكذب . أما ما زاد على ذلك من مراتب العدالة ، فهذا فضل زائد لا يشترط لقبول أصل الرواية ." [1]

وإلى هذا المعنى أشار أيضاً الإمام المحدّث اللكنوي في كتابه ظفر الأماني حيث قال : " وتُجعل (العدالة) مقتصرة على ما يقابل الفسق، وهو المشهور عرفاً وشرعاً .. وقد تجيء (العدالة) بمعنى ما يقابل الكذب في الرواية ، فيقال لمن هو مجتنب عنه : عادلٌ ، بعد أن يكون مسلماً عاقلاً، وإن لم يكن سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروّة ، وبهذا المعنى يقال أن الصحابة كلهم عدول حتى من دخل منهم في المشاجرات والمخاصمات.. " ، ويضيف قائلاً : «وفَهم من قولهم هذا جمعٌ من أبناء عصرنا أنهم معصومون عن الكبائر ، محفوظون عن جملة الصغائر ، فلم يسلّموا هذه الكُلّية ، وقالوا : الصحابة بعضهم عدول وبعضهم ليسوا بعدول ، وهو قول فاسد مبني على فهمهم الكاسد ». [2]

ووفق هذا التعريف الغير مشهور — الذي ذكره هذا المحدث — فإن

---

(١) شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر — لأبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد — ص٩٢ — ط١ — ١٤٣٠هـ - دار مغنى النشر والتوزيع — الرياض

(٢) ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني — محمد بن عبدالحي اللكنوي الهندي — ط ١ — ١٤١٨هـ - دار الكتب العلمية - بيروت

العدالة تعني الصدق في الرواية (أي يكون ثقة) ، والثقة هو العادل وإن كان يرتكب المنكرات الأخرى غير الكذب !! وهذا تضييق لمفهوم العدالة إذ حصر معناها بعدم ارتكاب الكذب فقط . وهذا لا يمكن قبوله لأنه لا شاهد عليه ولا دليل ولمخالفته أدلة اعتبار العدالة ، ويلزم منه أن يكون المراد من (الفاسق) في قوله تعالى:«**إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا**» هو خصوص الكاذب (أي إن جاءكم كاذب بنبأ فتبينوا) وهذا التخصيص لا دليل عليه ولم يدعيه أحد من المفسرين، بل الدليل قائم على عدم التخصيص (بالكاذب) وذلك لأن لفظ (فاسق) جاء نكرة في سياق الشرط وهو يفيد الشمول فكأنه قيل (إن جاءكم أي فاسق بأي نبأ)، وأيضاً فإن التأكد من خبر الكاذب أمر مسلّم عند العقلاء والذي يحتاج إلى توصية وتأكيد هو لزوم التحري لخبر الفاسق الذي يرتكب عموم المحرمات والغير ملتزم دينيا فذاك الذي لابد أن يحرز صدقه في خبره وحتى لا نكون من النادمين.

وعلى فرض قبول هذا التعريف الغير مشهور (بأن العدالة تعني الوثاقة) فإنه يبقى السؤال حول ما هو الدليل على تنزيه الصحابة من ارتكاب الكذب وخاصة إذا كان بعضهم قد ارتكب من الكبائر والموبقات ما هي أعظم جرما من الكذب !؟ – كما سيلاحظ ذلك عند تعرضنا للشواهد التاريخية في الفصل الثالث -.

• • • •

موازين ومعايير معرفة العدالة وثبوتها :

تُعرف عدالة الراوي بأحد أمرين :

١- إما بشهرته بين أهل العلم بالعدالة وشيوع الثناء عليه بالثقة والأمانة فهذا لا يحتاج إلى شهادة على عدالته لأن الحاصل بالشهرة فوق ما يحصل بتزكية رجل أو رجلين .

٢- وإما بالتزكية : وهي تعديل من ثبتت عدالته لمن لم يُعرف بالعدالة.

ويكفي لذلك تزكية العدل الواحد العارف بما يجب أن يكون عليه العدل وما يحصل به الجرح ، ولا يشترط التعدد في قبول خبر المعدّل.

وكذلك يثبت الجرح بالشهرة والاستفاضة ، فمن عُرف بفسقه أو كذبه أو نحو ذلك واشتهر أمره لم تبق ضرورة للسؤال عنه ويكتفي بما استفاض من أمره .

ويثبت الجرح أيضاً بجرح العدل العارف بأسباب الجرح ، وعلى ذلك أئمة أهل الحديث والفقهاء .

هذا هو المسلك العلمي والموضوعي المعروف لدى علماء الحديث والرجال في البحث عن العدالة بالنسبة لمطلق الرواة في جميع الطبقات.

نعم بخصوص إثبات العدالة لرواة الطبقة الأولى (وهم الصحابة) فإن علماء مدرسة الصحابة لا يسلكون ذلك الطريق بل يكفي عندهم أن تثبت (الصُحبة) للراوي لكي تثبت عدالته وقبول روايته، وذلك بدعوى ثبوت العدالة لهم جميعاً، فالبحث عن عدالتهم يكون تحصيلاً للحاصل.

وكما قال ابن الأنباري وحسب نقل الإمام السّخاوي لكلامه في (فتح المغيث) :

«وليس المراد بعدالتهم جميعاً ثبوت العصمة لهم واستحالة المعصية منهم ، وإنما المراد قبول روايتهم من غير تكلّف البحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية ، إلا إذا ثبت ارتكاب قادح ولم يثبت ذلك ولله الحمد ، فنحن على استصحاب ما كانوا عليه في زمن رسول الله ﷺ حتى يثبت خلافه ولا التفات إلى ما يذكره أهل السِيَر فإنه لا يصحّ ، وما صحّ فله تأويل صحيح . » (1)

---

(1) فتح المغيث شرح ألفيّة الحديث – محمد بن عبدالرحمن السخاوي – ج٣ – ص٩٦ – ط١ – ١٤١٤هـ – دار الكتب العلمية – بيروت

ويلاحظ على هذا القول بُعده عن الموضوعية في تقييم الصحابة وحكمه العاطفي المسبق على ما ذكره أهل السير ! فقد ثبت بالدليل القطعي فسق بعضهم في زمن النبي صلى الله عليه وآله فضلا عن ارتداد وبغي بعضهم من بعده بالدليل البيّن الذي لا يقبل أي تأويل – وسيأتي لاحقا ذكر بعض النماذج - .

• • • •

الفصل الثاني

نظرية (عدالة الصحابة) .

أبرز ما استدل به من الكتاب والسنّة على عدالة الصحابة ومدى حُجيّة تلك الأدلّة ودلالتها على المُدّعى .

نظرية (عدالة الصحابة)

في هذا الفصل سوف نشرع بدراسة نظرية عدالة الصحابة ونستعرض أبرز ما استدل به من الكتاب والسنة على عدالة الصحابة، وندرس ونحلل بشكل دقيق تلك الأدلـة لـنرى مـدى حجيتها ودلالتها على المدعى.

الأصل في هذه النظرية هو دعوى جمهور علماء أهل السنة بأن جميع الصحابة ومن يُطلق عليه اسم الصحابي (لغة) كلهم عدول ، ولم يخالف في ذلك إلا القليل منهم حيث اتفقوا على الأصل (بأن كل الصحابة عدول) ولكنهم خالفوا بتضييق دائرة المشمولين بالعدالة من الصحابة بالذين طالت صحبتهم وملازمتهم للنبي ﷺ – كما ذهب إلى ذلك الأصوليون – أو إلى حدث معيّن (كالتفريق بين حالهم قبل وبعد حصول الفتن) كما سيلاحظ ذلك من خلال عرضنا لتصريحات علمائهم بهذا الخصوص .

- يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني في المقدمة الثالثة من كتابه الإصابة : «اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول ولم يخالف في ذلك إلا الشذوذ من المبتدعة». [1]

---

(١) الإصابة في تمييز الصحابة – ابن حجر العسقلاني – ج ١ – ص١٦٢- ط٤ – ٢٠١٠م – دار الكتب العلمية – بيروت

- قال العلاّمة النووي في تقريبه وتبعه الإمام السيوطي في شرحه : **«الصحابة كلهم عدول ، من لابسَ الفتن وغيرهم بإجماع من يُعتد به »**، وذكر السيوطي في شرحه لتلك العبارة : «.. قال إمام الحرمين : والسبب في عدم الفحص عن عدالتهم : أنهم حملة الشريعة فلو ثبت توقف روايتهم لانحصرت الشريعة في عصره ﷺ ، ولما استرسلت سائر الأعصار ، وقيل : يجب البحث عن عدالتهم مُطلقاً ، وقيل : بعد وقوع الفتن ، وقالت المعتزلة : عدول إلا من قاتل علياً ، وقيل : إذا انفرد ، وقيل : إلا المقاتِلُ والمقاتَل . وهذا ليس بصواب ، إحساناً للظن بهم وحملاً لهم في ذلك على الاجتهاد المأجور فيه كل منهم ، وقال المازري في شرح البرهان : لسنا نعني بقولنا (الصحابة عدول) كل من رآه ﷺ يوماً أو زاره لماماً ، أو اجتمع به لغرض وانصرف وإنما نعني به الذين لازموه وعزّروه ونصروه .

قال العلائي : وهذا قول غريب يُخرج كثيراً من المشهورين بالصحبة والرواية عن الحكم بالعدالة ، كوائل بن حجر ومالك بن الحويرث وعثمان بن أبي العاص وغيرهم ممن وفد عليه ﷺ ولم يقم عنده إلا قليلاً وانصرف ، وكذلك من لم يُعرف إلا برواية الحديث الواحد ، ومن لم يُعرف مقدار إقامته من أعراف القبائل، **والقول بالتعميم هو الذي صرّح به الجمهور وهو المعتبر**».[1]

(١) تدريب الراوي - الحافظ السيوطي - ص٢٩١ - (مصدر سابق)

- وقال العلامة الآمدي في كتابه الإحكام (المسألة السابعة) : «**اتفق الجمهور من الأئمة على عدالة الصحابة .**

وقال قوم إن حكمهم في العدالة حكم مَن بعدهم في لزوم البحث عن عدالتهم عند الرواية ، ومنهم من قال :

إنهم لم يزالوا عدولاً إلى حين ما وقع من الاختلاف والفتن فيما بينهم، وبعد ذلك فلابد من البحث في العدالة عن الراوي أو الشاهد منهم إذا لم يكن ظاهرَ العدالة ، ومنهم من قال : بأن كل من قاتل علياً عالماً منهم فهو فاسق مردود الرواية والشهادة ، بخروجهم عن الإمام الحق ، ومنهم مَن قال : بردّ رواية الكل وشهادتهم ، لأن أحد الفريقين فاسقٌ وهو غيرُ معلومٍ ولا مُعيّن ، ومنهم مَن قال : بقبول رواية كل واحدٍ منهم وشهادته إذا انفرد ، لأن الأصلَ فيه العدالة وقد شككنا في فسقه ، ولا يُقبل ذلك منه مع مخالفة التحقق فسق أحدِهما من غير تعيين .

والمختار إنما هو مذهبُ الجمهور من الأئمة ، وذلك بما تحقق من الأدلة الدالةِ على عدالتهم ونزاهتهم وتخييرهم على من بعدهم».[1]

---

(١) كتاب الإحكام في أصول الأحكام –علي بن أبي علي الآمدي – المجلد الأول – ص٣٢٠- ط١ – ١٤٠٥هـ - دار الكتب العلمية – بيروت

- وقال الخطيب البغدادي في الكفاية : «كل حديث اتصل إسناده بين من رواه وبين النبي ﷺ لم يلزم العملُ به إلا بعد ثبوت عدالة رجاله، ويجب النظر في أحوالهم سوى الصحابي الذي رفعه إلى رسول الله (ص) ، **لأن عدالة الصحابة ثابتة معلومةٌ** بتعديل الله لهم، وإخباره عن طهارتهم ، واختياره لهم في نص القرآن». [1]

- وقال العلامة ابن الأثير (في مقدمة كتابه أسد الغابة) : «والصحابة يشاركون سائر الرواة في جميع ذلك إلا في الجرح والتعديل ، فإنهم **كلهم عدول لا يتطّرق إليهم الجرح** ، لأن الله عز وجل ورسوله زكياهم وعدّلاهم ، وذلك مشهور لا نحتاج لذكره». [2]

- وقال ابن عبدالبر الأندلسي (في مقدمة كتابه الاستيعاب في معرفة الأصحاب) :

«**ثبتت عدالتهم جميعاً** لإجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنّة والجماعة». [3]

وعليه فإن نظرية (عدالة الصحابة) هي النظرية التي يذهب إليها جمهور علماء أهل السنّة .

• • • •

(١) الكفاية في معرفة أصول علم الدراية – الخطيب البغدادي– ج١ – ص١٨٠ (مصدر سابق)

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة – ج ١ – ص١١٠

(٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب– ج١ – ص٨

وأما رأي علماء مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) - وكما سبق أن ذكرنا - فإنهم يرون أن الصحابة وإن كانت لبعضهم السبقة إلى الإسلام مع التشرّف برؤية النبي ﷺ إلا أن حالهم من حيث العدالة حال غيرهم يخضعون لمعاييرها عند التقييم والتقويم .

يقول العلامّة المامقاني : «**وحكم الصحابة في العدالة حكم غيرهم**، فمجرّد كون الرجل صحابياً لا يدل على عدالته، بل لابد من إحرازها.

نعم ثبوت كونه صحابياً مغن عن الفحص عن إسلامه ، إلا أن يكون ممّن ارتدّ بعد موت النبي ﷺ فما عليه جمعٌ من العامّة من الحكم بعدالة الصحابة كلهم حتى من قاتل أمير المؤمنين (عليه السلام) عنادٌ محضٌ ، يردّه واضح الدليل ». [1]

وقال أيضاً في كتابه تنقيح المقال (في الفائدة الثامنة والعشرون) : «قد اتفق أصحابنا الإمامية على أن صحبة النبي ﷺ بنفسها وبمجردها لا تستلزم عدالة المتصف بها ، ولا حسن حاله ، وإن حال الصحابي حال من لم يدرك الصحبة في توقف قبول خبره على ثبوت عدالته أو وثاقته أو حسن حاله ومدحه المعتدّ به مع إيمانه ، ثم قال : وخالفنا في ذلك جمهور العامّة فبنوا على تعديل جميع الصحابة ». [2]

---

(١) مقباس الهداية – للمامقاني– ج٣ - ص٣٠٥ (مصدر سابق)

(٢) تنقيح المقال في علم الرجال – للعلامة عبدالله المامقاني – المجلد (١) - ص٢١٣ – الطبعة الحجرية

أبرز ما استدل به على عدالة الصحابة من القرآن والسنة

استدل القائلون بعدالة الصحابة بعدد من آيات القرآن بعد أن وظفوا ظاهرها بما يناسب دعواهم تلك وسوف نبين ذلك وما يرد عليه من إشكالات وردود مما يبطل الاستدلال بها على نظريتهم .

أولاً : الآيات القرآنية التي استدل بظاهرها على عدالة الصحابة:

١- **قوله تعالى : «وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً ».** [١]

وجه الاستدلال بهذه الآية الكريمة :

(الوسط) بمعنى العدل لغة ، فيكون تفسير الآية : أن الله تعالى جعل جميع أفراد الأمة شهوداً عدولاً على الناس ، وبما أن الصحابة هم أول من وُجِّه إليهم هذا الخطاب وكانوا هم الموجودين حين نزول القرآن فهم القدر المُتَيَقّن ممن شملتهم هذه الآية .

ويرد على هذا الاستدلال من جهتين :

أولاً : أن الآية الكريمة قد فُسِّرت بتفسير آخر ذهب إليه جمع من أئمّة التفسير واستدل بها جمهور العلماء على حجيّة إجماع الأمّة وذلك

---

(١) سورة البقرة / آية ١٤٣

لأن التعديل والثناء فيها لمجموع الأمّة من حيث المجموع لا لكل فرد فرد منهم وحده كما ذكر ذلك الرازي إمام المفسرين حيث قال : «قوله (جعلناكم) خطاب لمجموعهم لا لكل واحد منهم وحده ، على إنّا وإن سلمنا أن هذا يقتضي كون كل واحد منهم عدلاً لكنا نقول ترك العمل به في حق البعض لدليل قام عليه فوجب أن يبقى معمولاً به في حق الباقي وهذا معنى ما قاله العلماء ، ليس المراد من الآية أن كلهم كذلك ، بل المراد أنه لابد وأن يوجد فيما بينهم مَن يكون بهذه الصفة ، فإذا كنا لا نعلمهم بأعيانهم افتقرنا إلى اجتماع جماعتهم على القول والفعل لكي يدخل المعتبرون في جملتهم ، مثاله أن الرسول عليه الصلاة والسلام إذا قال: إن واحداً من أولاد فلان لابد وأن يكون مصيباً في الرأي والتدبير ، فإذا لم نعلمه بعينه ووجدنا أولاده مجتمعين على رأي ، علمناه حقاً ، لأنه لابد وأن يوجد فيهم ذلك المحق ، فأما إذا اجتمعوا سوى الواحد على رأي لم نحكم بكونه حقاً ، لتجويز أن يكون الصواب مع ذلك الواحد الذي خالف ، ولهذا قال كثير من العلماء إنّا لو ميّزنا في الأمة من كان مصيباً عمّن كان مخطئاً كانت الحجةُ قائمةً في قول المصيب ولم نعتبر البتة بقول المخطئ . " وقال أيضاً :«إخبار الله تعالى عن خيرية الأمة لا يقتضي إخباره تعالى عن خيريتهم في كل الأمور ، فثبت أن هذا لا ينافي إقدامهم على الكبائر فضلاً عن الصغائر» . [1] وبناء على هذا التفسير والاستدلال فلا

(١) التفسير الكبير – الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي – المجلد الثاني – ص ٩١ – ط٢ – ١٤٢٥هـ – دار الكتب العلمية – بيروت

يصح الاستدلال بهذه الآية لإثبات عدالة جميع الصحابة. ثانياً : بأن الشهادة على الناس إذا كانت شهادة على أعمالهم ومدى استجابتهم لدعوة الأنبياء فمن لوازم هذه الشهادة أن يكون الشاهد مُدركاً عن حس وبصيرة لحقيقة أعمال الناس لا مجرّد الصور الظاهريّة لأعمالهم.

والذي له القدرة على تمييز المؤمن من غير المؤمن ومعرفة حقائق الأعمال وبواطنها هو الله تعالى ومن وهبَ له الله مثل هذه القدرة والإدراك ليكون شهيداً على العباد كالأنبياء عليهم السلام ومن المعلوم جزماً أن ليس لجميع أفراد الأمة مثل تلك الموهبة والكرامة الإلهية لإدراك تلك الحقائق والشهادة عليها. بل هي خاصة للأولياء الطاهرين من هذه الأمة وأما مَن دونهم من المتوسطين في درجات الإيمان والعدول فليس لهم ذلك فضلاً عن ضعيفي الإيمان والطغاة والأجلاف والفسقة من أفراد هذه الأمة.

فالمراد بكون الأمة شهيدة أن هذه الشهادة فيهم من غير أن يتّصف بها كل فرد منهم، بل نسب وصف البعض إلى الكل لكون البعض فيه ومنه، فكون الأمة شهيدة هو أن فيهم من يشهد على الناس ويشهد الرسول صلى الله عليه وآله عليه.

وقد روي عن الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) قوله في دلالة هذه الآية : «**فإن ظننت أن الله عني بهذه الآية جميع أهل القبلة من المُوَحّدين ، أفترى أن مَن لا يجوز شهادته في الدنيا على صاع من تمر، يطلبُ الله شهادته يوم القيامة ويقبلها منه بحضرة جميع الأمم الماضية ؟ ! كلّا لم يعنِ الله مثل هذا من خلقه**».[1]

وعن الإمام محمد الباقر (عليه السلام) قال : «**نحن الأمّة الوسطى ونحن شهداء الله على خلقه وحجّته في أرضه**». [2]

• • • •

٢- قوله تعالى : «**كنتم خيرَ أمةٍ أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنوا بالله**». [3]

وجه الاستدلال بهذه الآية :

أن الصحابة هم أول من خوطب بهذه الآية الكريمة وحازوا وصف السبق بهذه الخيرية وأن الثناء والمدح فيها لعمومهم .

ويرد على هذا الاستدلال :

---

(١) تفسير العياشي – محمد بن مسعود العياشي – ج١ – ص٦٣ – حديث ١١٤ – نشر : المكتبة العلمية الإسلامية – إيران

(٢) المصدر السابق – ص٦٢

(٣) سورة آل عمران / آية ١١٠

أن الخيرية والتفضيل فيها ليست مطلقة بل هي مشروطة ومقيدّة بتحقق أمور ثلاثة وهي القيام بوظيفة :

(١) الأمر بالمعروف (٢) النهي عن المنكر (٣) الإيمان بالله .

وبعبارة علميّة - كما هو مقرر في علم أصول الفقه - : إن ذكر الحكم وهو (خير) – كما في المقام - مقروناً بالوصف المناسب له وهي (الأمور الثلاثة) يدل على كون ذلك الحكم معللاً بذلك الوصف ، فهاهنا في الآية الكريمة حَكم اللهُ تعالى بثبوت وصف (الخيرية) لهذه الأمة ، ثم ذكر عقيبه الطاعات الثلاثة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإيمان بالله) فوجب كون تلك الخيرية مُعلّلة لهذه الطاعات ، كما يقال «زيد كريم يُطعم الناس ويكسوهم ويحسن إليهم».

وكما قال المؤرخ والمُفسر ابن كثير في تفسيره : «فمن اتصف من هذه الأمة ، بهذه الصفات دخل معهم في هذا الثناء عليهم والمدح ، كما قال قتادة : بلغنا أن عمر بن الخطاب (رض) في حجة حجها ، رأى من الناس سرعة ، فقرأ هذه الآية «**كنتم خير أمة أخرجت للناس**» ثم قال : من سرّه أن يكون من تلك الأمة فليؤدّ شرط الله فيها – رواه ابن جرير- .

ومَن لم يتصف بذلك أشبه أهل الكتاب الذين ذمّهم الله بقوله

تعالى : «**كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه**».(الآية ٧٩/ سورة المائدة) . [1]

والإتيان بصيغة الماضي (كنتم) هو من باب التأكيد على ثبوت الأمر وتحققه ، وليس فيها دلالة على أن ذلك قد ثبت في حق فئة معينة في زمن قد مضى ونفي تحققه عن فئة في زمن لاحق .

وعليه فإن الآية ليس فيها مدح عام لجميع الصحابة بل هي مدح وثناء خاص لمن اتصف بالطاعات الثلاثة من أفراد هذه الأمة ، فلا يصح الاستدلال بالآية على عدالة جميع الصحابة .

• • • •

٣- قوله تعالى : «**للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون ، والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبّون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شُحّ نفسه فأولئك هم المفلحون**». [2]٦٤

(١) تفسير القرآن العظيم – الإمام إسماعيل بن عمر بن كثير – ج١ – ص٣٥٢ – ط٣ – دار صادر – بيروت

(٢) سورة الحشر / آية ٩،٨

وجه الاستدلال بالآية :

أن الآية وصفت المهاجرين بالصادقين ووصفت الأنصار بالمفلحين وعليه فإن الآية تمدح جميع الصحابة .

ويرد على هذا الاستدلال :

بأن الآية الكريمة تعلّق المدح فيها على تحقق قيود معيّنة في الموصوف وهي ليست لكل المهاجرين بل للمهاجرين الفقراء الذين كانت هجرتهم لوجه الله ولنصرة دينه ونبيّه أما من كانت هجرته لامرأة ينكحها أو لأمور دنيوية فهو غير مشمول بالمدح قطعاً ، لذا أمر الله نبيه بامتحان المهاجرات «**فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار**»[1] ، فلم يكن مجرّد الانتقال إلى المدينة وسام شرف لكل المهاجرين بل لابد أن يكون لوجه الله تعالى، وكذا الحال بالنسبة للأنصار فمن رحَّب منهم بالمهاجرين وآثرهم وقطع البخل عن نفسه فقد أفلح بهذا العمل وبهذه التضحية .

فالوصف بالصدق والفلاح كلها مقيّدة بأفعال في ظروف معيّنة ، وبما أن المدار في وصف العدالة هو الاستقامة في جادة الشرع إلى نهاية العمر وليس في زمن معين وفي ظروف خاصة ، فمثل تلك الأعمال نعم تزيد في فضيلة المسلم المتّصف بها ولكن بشرط أن يستمر على

---

(١) سورة الفتح / آية ١٨

الحالة الإيمانية إلى خاتمة أمره وحياته .

فمنزلة الرجال وقيمة الأعمال بخواتيمها فالإنسان قد يرتكب أمراً في أواخر عمره يُحبط جميع أعماله الصالحة ويبطلها .

وعليه لا يصح الاكتفاء بالمدح الوارد في هذه الآية الكريمة في إثبات العدالة لجميع الصحابة .

• • • •

٤- قوله تعالى : «**لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً**».[١]

وجه الاستدلال بهذه الآية :

هو أن الآية الكريمة تضمنت مدحاً عظيماً وثناءً بالغاً على أهل بيعة الرضوان حيث أكرمهم الله بإنزال السكينة في قلوبهم وشهد الله لهم بالإيمان الكامل وذلك بإثبات رضاه عنهم .

وقيل بأن الذين شاركوا في تلك البيعة ألف وثلاثمائة أو أكثر من الصحابة وهذا مدح لهم جميعاً .

---

(١) سورة الممتحنة / آية ١٠

ويرد على هذا الاستدلال :

أولاً : أن الثناء هنا في الآية على عدد محدود من الصحابة وهم المشاركون في تلك البيعة وليس ثناء عاماً لجميع الصحابة من أولهم إلى آخرهم ، وعليه فإن هذا الدليل أخصّ من المدعى .

ثانياً : أن الرضا في الآية محدّد بزمان البيعة حيث قال : «إذ يبايعونك» ولا يشمل الفترات اللاحقة عنها .

ثالثاً : الثناء في الآية خاص بالمؤمنين من المبايعين ولا يشمل جميعهم حيث كان منهم بعض المنافقين كعبدالله ابن أبي سلول (رأس المنافقين) والحرقوص بن زهير السعدي (رأس الخوارج) كما هو ثابت تاريخياً . [١]

وأيضاً فإن الرضوان والسكينة مشروطان بالوفاء بالعهد وعدم نكثه فيما بعد كما يقول المفسرون وعليه فالثناء في الآية مشروط ومقيّد وليس وصف دائم لا يزول فلا يصح الاستدلال بالآية لإثبات عدالة جميع الصحابة .

• • • •

(١) الإصابة في تمييز الصحابة – ابن حجر العسقلاني – ج ١- ص٣٢٠ (مصدر سابق)

٥- **قوله تعالى : «محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزرّاع ليغيظ بهم الكفار ، وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرٌ عظيم ».** (١)

وجه الاستدلال :

أن هذه الآية من حيث الظاهر أوسع دلالة في المدح من الآية السابقة حيث أنها تُثني على النبي ﷺ ومن معه ، ولكن لو تأملت في مدلول الآية نجدها ليست كذلك ، لأن المدح فيها مقيّد بخمسة قيود وليس المدح فيها مطلقاً لجميع الصحابة .

والقيود هي :

أ- **«أشدّاء على الكفار»** فلا تشمل كل من فرّ من الزحف يوم أُحد ويوم حنين وغيرها .

ب- **«رحماء بينهم»** فلا تشمل البُغاة منهم والظالمين والمبغضين للمؤمنين بغير حق .

---

(١) سورة الفتح / آية ٢٩

جـ - «**تراهم رُكّعاً سُجّداً**» وهذا وصفٌ للعُبّاد والأخيار منهم بلا شك وليس لجميعهم .

د - «**يبتغون فضلاً من الله ورضواناً**» بالالتزام بأوامره والكف عن نواهيه فلا تشمل الفُسّاق.

هـ - «**سيماهم في وجوههم من أثر السجود**» وهذا كان صفات البعض منهم وليس جميعهم .

ومما لا شك فيه بأن هذه الصفات لم تكن متوفرة في عامة صحابة النبي صلى الله عليه وآله وخاصة من الذين أسلموا بعد الفتح من الطلقاء وقبائل الأعراب وغيرهم .

وأيضاً ذيل الآية يشهد بأن الثناء فيها على قسم منهم وليس على جميعهم فقوله تعالى : «**وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجراً عظيماً**»، ومن المعلوم أن لفظة (من) تفيد التبعيض كما يقول علماء اللغة ، وعليه فالثناء والمدح والوعد يكون للبعض (أي للمؤمنين منهم الذين ثبتوا على الإيمان والمتّصفين بتلك الصفات المحدّدة) وليس للجميع .

وعلى فرض التنزّل والقول بأن ظهورَ الآية الكريمة منعقدٌ على أن المدح فيها عام يشمل جميع الصحابة ، فما المانع إذاً من الأخذ بهذا

الظاهر والاستدلال به على عدالتهم ؟

والجواب عن ذلك هو إن للاستدلال بالعموم له ضوابط مقرّرة في علم أصول الفقه ولا يصح الأخذ بظاهر العموم والاستدلال به إلا بعد الفحص والتأكد من عدم وجود أي مخصّص لهذا العموم .

وقد روي أنه لمّا نزل قوله تعالى : «**إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم** »(الأنبياء / ٩٨)، قال ابن الزبعري : «لأخصّمن محمداً، ثم جاء النبي ﷺ فقال له : «وقد عُبِدَت الملائكة والمسيح أفتراهم يدخلون النار !؟

فاستدل بعموم (ما) ولم يُنكر عليه النبي ﷺ ذلك ، بل نزلَ قوله تعالى غير مُنكرٍ لقوله، بل مخصصاً له بقوله تعالى: «**إن الذين سبقت لهم منّا الحُسنى أولئك عنها مُبعدون** »(الأنبياء / ١٠١). [1]

وعليه لا يجوز المبادرة إلى الاستدلال والحكم بالعموم قبل البحث في المخصّصات لأن العموم دليل بشرط انتفاء المخصّص فلابد من استقصاء البحث عن عدم وجود دليل مخصّص لذلك العام أولاً ، والقول المعروف لدى الفقهاء (بأنه ما من عام إلا وقد خُص) وذلك لندرة وجود عام غير مُخَصّص في الأدلة الشرعية .

وفي المقام وفي غير هذه الآية من الآيات الكريمة التي قد يظهر منها

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام – للعلامة الآمدي – مجلد ١ – ص٤١٧ (مصدر سابق)

عموم المدح لابد من البحث عن المخصّصات لتلك العمومات وهي موجودة قطعاً كشرط عدم الارتداد واستمرار الاستقامة وعدم ارتكاب ما يحبط الأعمال وغير ذلك . فمن يسلم من الصحابة بعد ذلك من كل تلك المخصّصات ويكون مُتّصفاً بالقيود المذكورة في الآيات الكريمة هو فقط الذي يكون مشمولاً بالمدح والثناء فيها .

وعليه فلا يصح حينئذ الاستدلال بعموم الآية وأمثالها على عموم المدح فيها لجميع الصحابة .

• • • •

٦ - قوله تعالى : **«السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعدّ لهم جنّات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم»**.[١]

والجواب عن الاستدلال بهذه الآية : هو اختصاص المدح فيها بالسابقين الأولين وليس لعموم الصحابة ، ومن المعلوم أن العبرة بحسن العاقبة وإن السبقة لوحدها لا تكفي للرضا الإلهي ، فقد أخرج البخاري في صحيحه عن البراء بن عازب : «قيل له : طوبى لك صحبت النبي (ص) وبايعته تحت الشجرة، قال: إنك لا تدري ما أحدثنا بعده».[٢]

---

(١) سورة التوبة / آية ١٠٠

(٢) صحيح البخاري – محمد بن إسماعيل البخاري – ج٥ – باب غزوة الحديبية – ص ٢٣٤ – (مصدر سابق)

وقد استدل بهذه الآية على عدالة جميع الصحابة وأنهم جميعاً في الجنة المحسن منهم والمسيء ، وذلك لأن الآية اشترطت في التابعين أن يتبعوا الصحابة في أعمال الخير(**اتبعوهم بإحسان**) ، بينما الصحابة لم يشترط عليهم ذلك بل إن الرضا الإلهي لهم مطلق وغير مقيد بشرط الإحسان .

وقد أجاب (**صاحب تفسير الأمثل**) عن هذا الاستدلال بثلاثة وجوه نذكرها جميعاً لأهميتها في رد هذه الشبهة :

«**أولاً** : إن الحكم المذكور في الآية يشمل التابعين أيضاً ، والمقصود من التابعين - كما أشرنا سابقاً - كل الذين يتبعون المهاجرين والأنصار السابقين في معتقداتهم وأهدافهم وبرامجهم ، وعلى هذا فإن كل الأمة بدون استثناء ناجية .

وأما ما ورد في حديث محمد بن كعب ، من أن الله سبحانه وتعالى قد ذكر قيد الإحسان في التابعين ، أي أتباع الصحابة في أعمالهم الحسنة لا في ذنوبهم ، فهو أعجب البحوث وأغربها ، لأنّ مفهوم ذلك إضافة الفرع إلى الأصل ، فعندما يكون شرط نجاة التابعين أن يتبعوا الصحابة في أعمالهم الحسنة ، فاشتراط هذا الشرط على الصحابة أنفسهم يكون بطريق أولى .

وبتعبير آخر فإن الله تعالى يبيّن في الآية أن رضاه يشمل كل المهاجرين والأنصار السابقين الذين كانت لهم برامج وأهداف صالحة ، وكل التابعين لهم ، لا أنه قد رضي عن المهاجرين والأنصار ، الصالح منهم والطالح ، أما التابعون فإنه يرضى عنهم بشرط .

ثانياً : إن هذا الموضوع لا يناسب الدليل العقلي بأي وجه من الوجوه ، لأن العقل لا يعطي أي امتياز لأصحاب النبي صلى الله عليه وآله ، فما الفرق بين أبي جهل وأمثاله ، وبين من آمنوا أولاً ثم انحرفوا عن الدين ؟! ولماذا لا تشمل رحمة الباري والرضوان الإلهي الأشخاص الذين جاءوا بعد النبي صلى الله عليه وآله بسنوات وقرون ، ولم تكن تضحياتهم وجهادهم أقل مما عمله أصحاب النبي صلى الله عليه وآله بل قد امتازوا بأنهم لم يروا نبي الإسلام صلى الله عليه وآله ، لكنهم عرفوه وآمنوا به ؟ إن القرآن الذي يقول «**إن أكرمكم عند الله أتقاكم** »كيف يرضى هذا التبعيض والتفرقة غير المنطقية؟ إن القرآن الذي يلعن الظالمين والفاسقين في آياته المختلفة ، ويعدهم مما استوجب العقاب والعذاب الإلهي كيف يوافق ويقر هذه الصيانة غير المنطقية للصحابة في مقابل الجزاء الإلهي ؟!

هل إن مثل هذه اللعنات والتهديدات القرآنية قابلة للاستثناء ، وأن يخرج من دائرتها قوم معينون ؟ لماذا ولأجل أي شيء ؟! وإذا تجاوزنا عن كل ذلك ، ألا يعتبر مثل هذا الحكم بمثابة إعطاء الضوء

الأخضر للصحابة ليرتكبوا من الذنب والجريمة ما يحلو لهم ؟

ثالثاً : إن هذا الحكم لا يناسب المتون التاريخية الإسلامية ، لأن كثيراً ممن كان في صفوف المهاجرين والأنصار قد انحرف عن طريق الحق ، وتعرّض لغضب الرسول صلى الله عليه وآله الملازم لغضب الله عز وجل . ألم نقرأ في الآيات السابقة قصة ثعلبة ابن حاطب الأنصاري، وكيف انحرف وأصبح مورد لعنة وغضب رسول الله صلى الله عليه وآله ؟!

ونقول بصورة أوضح : إذ كان مقصود هؤلاء إن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله لم يرتكبوا أي معصية وكانوا معصومين فهذا من قبيل إنكار البديهيات .

وإن كان مقصودهم إن هؤلاء قد ارتكبوا المعاصي ، وعملوا مخالفات، إلا إن الله تعالى رضي عنهم رغم ذلك ، فإن معنى ذلك أن الله تعالى سبحانه قد رضي بالمعصية! من يستطيع أن يبرئ ساحة طلحة والزبير الذين كانا في البداية من خواص أصحاب النبي صلى الله عليه وآله ، وكذلك عائشة زوجة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله من دماء سبعة عشر ألف مسلم أريقت دماؤهم في حرب الجمل ؟ هل أن الله عز وجل كان راضياً عن إراقة هذه الدماء؟! هل إن مخالفة علي (عليه السلام) خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله - الذي إذ لم نقبل النص على خلافته فرضاً ، فعلى الأقل كان قد انتخب بإجماع الأمة - وشهر السلاح بوجهه وبوجه أصحابه الأوفياء شيء يرضى الله عنه ؟! في الحقيقة ، إن أنصار نظرية (تنزيه الصحابة)

بإصرارهم على هذا المطلب والمبحث قد شوّهوا صورة الإسلام الطاهر الذي جعل الإيمان والعمل الصالح هو المعيار والأساس الذي يستند عليه في تقييم الأشخاص في كل المجالات وعلى أي الأحوال .

وآخر الكلام إن رضى الله سبحانه وتعالى في الآية التي نبحثها قد اتخذ عنواناً كلياً ، وهو الهجرة والنصرة والإيمان والعمل الصالح ، وكل الصحابة والتابعين تشملهم رحمة الله ورضاه ما داموا داخلين تحت هذه العناوين ، فإذ خرجوا منها خرجوا بذلك عن رضا الله تعالى »(١)

• • • •

ثانياً : الأحاديث النبويّة التي استدل بها على عدالة الصحابة :

١- ما رُوي في الصحيحين وغيرهما عن النبي ﷺ قوله : **«خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته »**.(٢)

وجه الدلالة :

---

(١) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل - ناصر مكارم الشيرازي - ج٦ - ص١١٨ - ط١ - ١٤٢٦هـ - الأميرة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت

(٢) صحيح البخاري – محمد بن إسماعيل البخاري – مجلد٣ – كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ – باب ٣٠ – ص٦١ – شركة دار الأرقم – بيروت

– صحيح مسلم – مسلم بن الحجاج – كتاب فضائل الصحابة – مجلد٤ – باب ٥٢ فضل الصحابة – ص١٩٦٣ – ط١ – ١٤١٩ هـ - دار الفكر – بيروت

أن النبي صلى الله عليه وآله قد شهد لأهل زمانه وهم الصحابة بالخيريّة المطلقة وفي ذلك دلالة واضحة على كونهم عدول .

ويرد على هذا الاستدلال :

إن هذا الحديث – على فرض صحة سنده – فهو لا يعني أن جميع أهل زمان النبي صلى الله عليه وآله موصوفون بالخيرية والعدالة ، بل يصح وصف العموم بالخيرية مع كون البعض فقط منهم كانوا أخياراً وعدولاً .

وكون بعضهم عدولاً وأخياراً فهذا لا خلاف فيه لأن أهل زمان النبي صلى الله عليه وآله كان فيهم خير أهل الأرض وهم أهل الكساء الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً وكان فيهم كبار المؤمنين والمجاهدين الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه وما بدّلوا تبديلاً .وعليه فيصح التعبير بأن قرن النبي صلى الله عليه وآله فيه خير الناس ، وهذا ليس تصريحاً ولا تلميحاً بعدالة جميع الصحابة .

ثم إن كان هذا الاستدلال تاماً في إثبات العدالة للقرن الأول (الصحابة) فلماذا لم يلتزم به لإثبات العدالة للقرن الذين يلونهم (أي التابعين) والذين يلونهم (تابعي التابعين) مع أن عبارة الحديث واحدة وتشمل الجميع !؟

• • • •

٢- ما روى عن أبي سعيد الخدري أنه قال :

قال رسول الله ﷺ : «**لا تسبّوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أُحد ذهباً ما بلغ مُدّ أحدهم ولا نصيفه**».[(١)]

وجه الاستدلال :

أن الحديث فيه مدح عظيم للصحابة وبيان لرفعة شأنهم وفيه نهي عن التعرض للصحابة والتنقيص من شأنهم وأن وصفهم بغير العدالة يعتبر سباً لهم فلابد من تنزيههم توقيراً لمنزلتهم .

ويرد على هذا الاستدلال :

- زيادة على ما ذكرناه في ردّنا على الاستدلال بالحديث السابق - فإن تشخيص غير العادل من الصحابة والذي ثبت بالدلائل التاريخية ارتكاب بعضهم الموبقات ومحاولتهم اغتيال النبي ﷺ وفرارهم من الزحف واتهام النبي ﷺ بأنه غير عادل في توزيع الصدقات وارتدادهم وغير ذلك .

فهذا ليس من باب السُباب في شيء بل تمييزٌ للخبيث من الطيب وتسميةٌ للأمور بمسمّياتها الشرعيّة والعلميّة .

(١) صحيح البخاري (مصدر سابق) - باب ٣٥ ص٦٧)، صحيح مسلم - مسلم بن الحجاج - مجلد ٤ - كتاب فضائل الصحابة - باب ٥٤ تحريم سب الصحابة - ص١٩٦٧ - ط١ - ١٤١٩هـ - دار الفكر - بيروت

ثم لنا أن نسأل إذا كان الخطاب في الحديث موجّهاً إلى (الصحابي) خالد بن الوليد في قضية سبّ فيها (الصحابي) عبدالرحمن بن عوف فهذا يعني – بمفهوم الخطاب – أن خالداً ليس من الصحابة الذين لهم التقدير والاحترام ، وعليه تكون دلالة الحديث بحسب المنطوق على وجود صحابة أخياراً صالحين وبحسب المفهوم على وجود صحابة ليسوا كذلك ، وبالنتيجة تسقط دلالة الحديث على عدالة الجميع .

• • • •

٣- حديث : «**أصحابي كالنجوم فبأيهم اقتديتم اهتديتم**».

وهذا الحديث الذي ينقله البعض فلم يذكر في كتب الصحاح وهو مردود سنداً ودلالة .

فأما من حيث السند فقد ضعّفه كبار علماء مدرسة الصحابة بل حكموا بوضعه .

وهذه بعض عباراتهم :

- الحافظ أبو حيان الأندلسي صرّح في تفسيره البحر المحيط : «لم يقُل ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله . وهو حديث موضوع لا يصح بوجه عن رسول الله صلى الله عليه وآله .

قال الحافظ أبو محمد بن أحمد بن حزم في رسالته (إبطال الرأي والقياس والاستحسان والتعليل والتقليد) ما نصّه: وهذا خبر مكذوب موضوع باطل لم يصح قط.

وذكر إسناده إلى البزار صاحب المسند، قال: سألتم عما رُوي عن النبي ﷺ مما في أيدي العامة ترويه عن رسول الله ﷺ أنه قال: إنما مثل أصحابي كمثل النجوم – أو كالنجوم – بأيها اقتدوا اهتدوا.

وهذا كلام لم يصح عن النبي ﷺ. رواه عبدالرحيم بن زيد العميّ عن أبيه عن سعيد بن المسيّب عن ابن عمر عن النبي ﷺ، وإنما أتى ضعف هذا الحديث من قبل عبدالرحيم، لأن أهل العلم سكتوا عن الرواية لحديثه، والكلام أيضاً منكر عن النبي ﷺ ولم يثبت، والنبي ﷺ لا يبيح الاختلاف بعده من أصحابه.

هذا نص كلام البزار.

قال ابن مَعين: عبدالرحيم بن زيد: كذّاب خبيث ليس بشيء، وقال البخاري: هو متروك، رواه أيضاً حمزة الجزري. وحمزة هذا ساقط متروك." [1]

---

(١) تفسير البحر المحيط – لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي – ج٥ – ص٥١١ – ط الثانية – ١٤٢٨هـ – دار الكتب العلمية – بيروت

- ونقل محقق كتاب منهاج السنة لابن تيمية عبارات جمع من العلماء وقال عن هذا الحديث بأنه : «موضوع . أخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٩١/٢) ، وابن حزم في «الإحكام» (٨٦/٦) ، من طريق سلام بن سليم قال : حدثنا الحارث بن غصين عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً .. به . وقال ابن عبدالبر : هذا اسناد لا تقوم به حجة ، لأن الحارث بن غصين مجهول .

وقال ابن حزم : هذه رواية ساقطة ، أبو سفيان (ضعيف) ، والحارث بن غصين هذا هو أبو وهب الثقفي ، وسلام بن سليمان يروي الأحاديث الموضوعة ، وهذا منها بلا شك ». [1]

- وكذلك فقد ضعّف هذا الحديث بل حكم بوضعه بجميع طرقه وألفاظه المحدّث المعاصر ناصر الدين الألباني وذكرها في سلسلته الضعيفة تحت رقم: ﴿ (٥٨) ، (٥٩) ، (٦٠) ، (٦١) ، (٤٣٨) ﴾. [2]

ومن المعلوم أن الحديث الموضوع هو حديث مختلق مكذوب على النبي ﷺ ساقط عن الاعتبار والحجيّة مطلقاً كما هو معروف في علم الحديث .

---

(١) منهاج السنة النبوية – لابن تيمية – تحقيق محمد أيمن الشبراوي – مجلد٤ – ص٧٩ – ١٤٢٥هـ – دار الحديث – مصر

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة – ناصر الدين الألباني - ج١ – ص١٤٤ وص٦٣١ – ١٤١٢هـ - مكتبة المعارف – الرياض

وهذا كله من حيث السند وأما من حيث الدلالة فهذا الحديث لا يمكن قبول مضمونه والالتزام به مطلقاً لاستحالة أن يعبّدنا الشارع الحكيم بالمُتناقضَين ، فقد اختلف الصحابة وتقاتلوا فيما بينهم وقد كان فيهم الجهلة والفاسقون والمنافقون ومن لم تحسن عاقبته والمرتدّون .

فكيف يمكن أن يكون كلهم هداة إلى الحق والحق طريق واحد ؟!

• • • •

٤- ما رُوي عن النبي صلى الله عليه وآله بأنه قال : «**الله الله في أصحابي لا تتّخذونهم غرضاً ، فمن أحبهم فبحبّهم أحبّني ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ، ومن آذى الله يوشك أن يأخذه**».

وهذا الحديث الذي رواه الترمذي في سننه [١] وغيره ، والذي قال عنه الحافظ ابن حجر بأنه من أدلّ الأحاديث على عدالة الصحابة [٢] ، على فرض صحته سنداً – علما بأنه قد ضعّفه المحدّث الألباني بعد أن أحصى مصادره وطرقه وذكره ضمن سلسلته الضعيفة / حديث رقم (٢٩٠١) – [٣] ، فهل يمكن الالتزام بعموم مضمونه والادّعاء

(١) سنن الترمذي – محمد بن عيسى الترمذي – ص ٨٧٠ – حديث (٣٨٦٥)- ط١ - ١٤٢٤هـ - دار الكتب العلمية – بيروت

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة – ابن حجر العسقلاني – ج١ – ص ١٠- (مصدر سابق)

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة – ناصر الدين الألباني – ج ٦ – ص ٤٤٣ – ط١ – ١٤٢١هـ - الرياض

بأن حُبَّ أيّ فرد كان من الصحابة يكون قد أحبّ النبي صلى الله عليه وآله وإذا أبغض أيٍّ فرد من الصحابة – وإن كان فاسقاً أو ظالماً – يكون قد أبغض النبي صلى الله عليه وآله ؟!

فماذا نفسّر حينئذ بُغض بعض الصحابة بعضهم البعض وسباب بعضهم البعض بل وقتال بعضهم البعض ؟! وقد روى الترمذي في سننه أيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله : «**سُباب المسلم فسوق وقتاله كفر**»[1]، فحتماً يكون أحدهم قد عصى النبي صلى الله عليه وآله وأبغضه ، وإذا أبغض النبي فكيف لا يجوز للمؤمنين بالله وبرسوله أن يبغضوا المغضوب عليهم ؟! أوليس فرض مثل هذه المفاهيم والعقائد ذات اللوازم الباطلة والتي لا تنسجم مع مسلّمات القرآن الكريم ما هي إلا تخرصات وزيغ عن الدين القويم ؟!

• • • •

الفصل الثالث

الشواهد والأدلّة التاريخية الناقضة لنظرية عدالة الصحابة

الشواهد والأدلّة التاريخية الناقضة لنظرية عدالة الصحابة

استعرضنا فيما سبق نظرية (**عدالة الصحابة**) وناقشنا الأدلّة التي أُقيمت لإثبات تلك الدعوى وبينّا عدم تماميّتها في إثبات دعواهم تلك ، وأنه لا يوجد أي دليل على عدالتهم جميعاً أو حتى على وثاقتهم جميعاً .

وفي هذا الفصل سوف نستعرض مجموعة من الشواهد التاريخية ونقيّم من خلالها حال بعض الصحابة وفق معايير العدالة ويكفي أن يثبت عدم عدالة بعضهم لإبطال الدعوى بعدالتهم جميعاً .

إذ إنّ القضية الموجبة الكلية (كل الصحابة عدول) تبطل إن ثبتت القضية السالبة الجزئية (بعض الصحابة ليسوا بعدول) – كما يقول علماء الميزان والمنطق – .

وهذا ما سوف يثبت لدى كل باحث موضوعيٍّ منصفٍ من خلال النظر في الشواهد والحقائق التاريخية التالية :

١- مئات الصحابة يخذلون النبي ﷺ ويفرّون من الزحف يوم أحد:

لا شك بأن نُصرة النبي ﷺ والدفاع عنه وأولويته من كل نفس هي من صميم الدين ومُسلّماته .

ومن المعلوم بأن الفِرار من الزحف من قتال أعداء الدين من كبائر الذنوب التي توجب غضب الرب والوعيد بالعذاب وبئس المصير ، قال تعالى : «**ومن يولّهم يومئذ دبره إلا متحرّفاً لقتال أو متحيّزاً إلى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جنهم وبئس المصير**»[1].

وإن كلَّ مَن يرتكب هذين الجُرمين الفظيعين (أي خذلان النبي ﷺ وعدم نصرته والفرار من الزحف) وأيّاً كانت سابقته وأعماله فهي تكشف بنحو قاطع عن ضعف إيمان مرتكبه وخروجه الحتميّ بهذا الجرم عن حد العدالة والاستقامة ويكون من الفاسقين إلى أن تثبت توبته وتتجدّد استقامته بعد ذلك .

وبعد التسليم بهذه المقدّمة التي يقبلها أيّ باحث منصف عارف بموازين الشريعة والدين .

نأتي الآن لنستكشف الحقائق من خلال قراءتنا المتأنّية ليوم واحد فقط من تاريخ الإسلام في السنة الثالثة للهجرة النبويّة المباركة وهو (يوم أحد) ، لنرى ماذا جرى عند ذلك الاختبار الإلهي العظيم في ذلك اليوم ؟ وما أظهر من نتائج مُرّة لا تتقبلها بعض القلوب المحكومة بالأهواء أو التعصّبات ؟!

ولنتحدث بلُغة الأرقام ومن دون تأويل أو تهويل .

---

(١) سورة الأنفال / آية ١٦

فقد شارك مع النبي الأكرم ﷺ في تلك المعركة سبعمائة مقاتل من المسلمين - كما ينقل ذلك أصحاب السير والمغازي - ، وبعد ما حصل ما حصل من عدم التزام الرّماة في حماية وتغطية جيش المسلمين من الخلف وتغيرت موازين القتال لصالح الكفار فرّ أكثر الصحابة من أرض المعركة وتركوا النبي ﷺ وحده في ساحة القتال يدافع عن نفسه وهو يناديهم أن يرجعوا ولكنهم فرّوا ولم يلتفت منهم أحد . وفيهم نزل قوله تعالى : «**إذ تصعدون ولا تلوون على أحدٍ والرسول يدعوكم في أُخراكم فأثابكم غماً بغم**». (١)

قال الإمام السيوطي في تفسيره : «وأخرج أبي حاتم عن الحسن أنه سئل عن قوله » **إذا تصعدون** «الآية ، قال : فروا منهزمين في شُعبٍ شديد لا يلوون على أحد ، والرسول يدعوهم في أخراهم : **إليّ عباد الله ، إليّ عباد الله** ، ولا يلوي عليه أحد ." (٢)

وقد ذكر بأن الذين صمدوا دفاعاً عن النبي ﷺ لم يزد عددهم عن مائة فرد فقط من الصحابة - على أكثر التقادير - حتى استشهد منهم مَن استشهد وجُرح مَن جُرح إلى أن تقلّص العدد ولم يبق يقاتل معه إلا أربعة عشر فرداً فقط !!

---

(١) سورة آل عمران / آية ١٥٣

(٢) الدر المنثور في التفسير المأثور - عبدالرحمن جلال الدين السيوطي - ج٢ - ص٣٥٠ - ١٤٢٣هـ - دار القلم - بيروت

بل قد روى مسلم في صحيحه : «**أن رسول الله ﷺ أُفرد يوم أحد في سبعة من الأنصار ورجلين من قريش**».[1]

وأنه لم يزل كذلك حتى قُتل السبعة أيضاً أي لم يبق معه إلا الرجلين فقط !!

والنتيجة بالأرقام إذا أخرجنا من السبعمائة مقاتل من الصحابة السبعين شهيداً في تلك المعركة ومثلهم من الجرحى وأضفنا الأربعة عشر صامداً على أكثر التقادير يكون المجموع مائة وأربعة وخمسين فرداً فقط هم خلاصة المؤمنين المجاهدين الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه وصدقوا رسوله الأكرم ﷺ في تلك المعركة.

وأما الباقي أي حوالي خمسمائة وخمسين من المهاجرين والأنصار فإنهم سقطوا في هذا الاختبار الإلهي وكُشف ضعف عقيدتهم وثبت فسقهم حتى ذلك الحين وفيهم أسماء معروفه من كبار الصحابة أشار إلى بعضهم الإمام الرازي في تفسيره بقوله : «قال القفّال : والذي تدل عليه الأخبار في الجملة أنّ نفراً منهم تولوا وأبعدوا ، فمنهم من دخل المدينة ، ومنهم من ذهب إلى سائر الجوانب ، وأما الأكثرون : فإنهم نزلوا عند الجبل واجتمعوا هناك ، ومن المنهزمين عمر ، إلا

---

(١) صحيح مسلم – مسلم بن الحجاج – مجلد (٣) – باب غزوة أحد – حديث (١٧٨٩) ص١٤١٥ – (مصدر سابق)

أنه لم يكن في أوائل المنهزمين ولم يبعد ، بل ثبت على الجبل إلى أن صعد النبي ﷺ ، ومنهم أيضاً عثمان انهزم مع رجلين من الأنصار يقال لهما سعد وعقبة ، انهزموا حتى بلغوا موضعاً ثم رجعوا بعد ثلاثة أيام فقال لهم النبي ﷺ : **لقد ذهبتم فيها عريضة .** " (١)

وبالنتيجة يكفي هذا الشاهد وحده لإبطال نظرية (عدالة الصحابة) إلا أن يُقال بأنه قد ثبت بنحو قاطع ندمهم وتوبتهم جميعاً والتزامهم بشرائط قبولها وأنهم استقاموا بعد ذلك وصدقوا ما عاهدوا الله عليه وصاروا عدولا وحسنت أخراهم وعاقبة أمرهم .

ولكن من أين لنا أن نثبت ذلك لأجمعهم بل حتى لكثير منهم ؟!

• • • •

٢- فرار آلاف الصحابة عن نصرة النبي ﷺ يوم (حُنين) :

قال تعالى : **«لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئاً وضاقت عليكم الأرض بما رحبت ثم وليّتم مدبرين ، ثم أنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين وأنزل جنوداً لم تروها وعذّب الذين كفروا وذلك جزاء الكافرين »**. (٢)

---

(١) التفسير الكبير – الفخر الرازي – مجلد ٥ – ص ٤٢ – (مصدر سابق)

(٢) (سورة التوبة / آية ٢٥، ٢٦

يوم آخر من تاريخ الإسلام في السنة الثامنة من الهجرة النبوية المباركة وبعد فتح مكة خرج النبي ﷺ بجيش من المسلمين بنحو إثنى عشر ألفاً من الصحابة إلى منطقة حنين بين مكة والطائف لقتال الكفار هناك .

وبعد بدء المعركة وكما يقول أصحاب السير والمحدّثون فإنه فرّ وتفرّق أكثر المسلمين عن نصرة النبي ﷺ والدفاع عنه ولم يلبث معه إلا عدداً محدوداً جداً لم يتجاوز المائة حتى نصرهم الله تعالى ثم عاد من عاد بعد ذلك .

ينقل الإمام السيوطي في تفسيره : «وأخرج الطبراني والحاكم وأبو نعيم والبيهقي في الدلائل عن عبدالله بن مسعود (رض) قال: كنت مع رسول الله ﷺ يوم حنين ، فولى الناس عنه وبقيت معه في ثمانين رجلاً من المهاجرين والأنصار ، فكنا على أقدامنا نحواً من ثمانين قدماً ولم نولهم الدبر ، وهم الذين أنزل الله عليهم السكينة، ورسول الله ﷺ على بغلته ، فمضى قُدماً فقال : **ناولني كفاً من تراب،** فناولته فضرب وجوههم ، فامتلأت أعينهم تراباً وولى المشركون أدبارهم».[1]

ولا شك بأن هذه الحادثة قد كشفت أيضاً عن فسق عدد كبير من

---

(١) الدر المنثور – جلال الدين السيوطي – مجلد ٤ – ص١٥٩ – (مصدر سابق)

الصحابة سيّما الذين كانوا قد شاركوا في بيعة الرضوان والذين قال اللّه تعالى عنهم : «**ولقد عاهدوا الله من قبل لا يولّون الأدبار وكان عهد الله مسئولا** ».[1]

وعليه فمع وجود هذا الكم الهائل من أمثال هؤلاء بين الصحابة والذي نجزم بأن الكثيرين منهم لم يندم ولم تثبت توبته ولم تحسن عاقبته بعد ذلك .

ومع كون الكثير من المشاركين مع النبي صلى الله عليه وآله في هذه الغزوة ممن أسلم حديثاً من أبناء القبائل والأعراب والطلقاء الذين ظهر منهم ما ظهر !!

كيف يُعقل لنا أن نحكم بعدالتهم جميعاً أو أن نقبل مثل هذه الدعوى في حقهم وقد قال الله تعالى : «**وقالت الأعراب آمنّا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم** »[2] ، ومن المُسلّم به أن صفة العدالة – سواء كانت بمعنى المَلكة أو الاستقامة في جادة الشرع – هي مقام ومنزلة فوق الإسلام الظاهري الذي لم يستقر بعدُ في القلوب ولم تصدقه الجوارح ، وإذا لم نحرز صدق الإيمان منهم فكيف لنا أن نحرز ونحكم بعدالتهم ؟!

• • • •

(١) سورة الأحزاب / ١٥

(٢) سورة الحجرات / ١٤

٣- صحابة يتركون النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة من أجل التجارة واللهو :

قال تعالى : «**وإذا رأوا تجارة أو لهو انفضوا إليها وتركوك قائماً ، قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة والله خير الرازقين**».[1]

وقد أخرج الشيخين في صحيحيهما عن جابر بن عبد الله في شأن نزول هذه الآية الكريمة (واللفظ للبخاري) : «**بينما نحن نصلي مع النبي ﷺ إذ أقبلت عيرٌ تحمل طعاماً فالتفتوا إليها حتى ما بقيَ مع النبي (صلى الله عليه وآله) إلا اثنا عشر رجلاً ، فنزلت هذه الآية (وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً)**».[2]

فهذه الحادثة التي يرويها المحدّثون والمفسّرون والمؤرخون تكشف بوضوح عن المستوى الإيماني المتدني للكثير من الصحابة وكيف أنهم فضّلوا اللهو على سماع خطبة النبي ﷺ !؟ ، وفضلوا التجارة والطعام على أداء الفريضة مع النبي الأكرم ﷺ !؟ ، والله تبارك وتعالى يقول : «**قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحبّ إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربّصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين**».[3]

---

(١) سورة الجمعة /آية ١١

(٢) صحيح البخاري – مجلد ١– كتاب الجمعة – باب إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة – باب ٥٩٥ (مصدر سابق).

(٣) سورة التوبة / ٢٤

وعليه فكيف يمكن أن نحكم بعدالة أمثال هؤلاء الصحابة الذين يحبّون التجارة ويفضّلونها على عبادة الله تعالى وعلى النبي ﷺ ويستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير ، وهاهو صريح آيات القرآن الكريم يحكم بفسقهم !؟ .

وعليه أوليس الحكم بعدالة جميع الصحابة مع وجود مثل هذه الشواهد التي تكشف فسق الأكثرية منهم ما هو إلا مكابرة على حقائق القرآن الكريم والتاريخ !؟ .

• • • •

٤- اثنا عشر صحابياً قاموا بمحاولة اغتيال النبي ﷺ :

وذلك حينما كان النبي ﷺ في طريق عودته إلى المدينة بعد غزوة تبوك حيث كمنوا له عند العقبة وأرادوا إسقاطه في الوادي ففضحهم الله تعالى وكُشِف أمرهم للنبي ﷺ وكان حذيفة اليمّان يعرفهم بأسمائهم .[١]

وقد رُوي أن عمر بن الخطاب سأل حذيفة علناً في أيام خلافته : هل أنا واحداً منهم !؟[٢]

---

(١) كتاب المغازي – محمد بن عمر الواقدي – مجلد ٢ – ص٤١٧ – ط١ – ١٤٢٤هـ – دار الكتب العلمية – بيروت.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري – ابن حجر العسقلاني – ج٩ – كتاب التفسير – ص ٦٢٤ – دار الفكر – بيروت .

وحينما طلب بعض المسلمين من النبي صلى الله عليه وآله أن يعلن أسمائهم لكي يتم التخلص منهم وقتلهم قال قولته المشهورة : **«إني أكره أن يقول الناس إن محمداً لما انقضت الحرب بينه وبين المشركين وضع يده في قتل أصحابه »، فقال (الراوي) : يا رسول الله فهؤلاء ليسوا بأصحاب ، قال رسول الله** صلى الله عليه وآله **: أليس يظهرون شهادة أن لا إله إلا الله ؟ قال : بلى ، ولا شهادة لهم ، قال: فقد نهيت عن قتل أولئك ».** [1]

فهذه الحادثة التي يرويها المؤرّخون تكشف عن وجود مجموعة من الصحابة كانوا يخطّطون وينتهزون الفرص للقضاء على النبي صلى الله عليه وآله لتحقيق مآربهم وأجندتهم الخاصة ، وهؤلاء كانوا مندسّين بين المسلمين ولم يعلم أسمائهم إلا الخواص ، ويشملهم وصف (الصحبة) ، فكيف مع وجود مثل تلك النماذج الخطرة على الدين من الصحابة – ومع عدم تحديدها - أن نحكم بعدالتهم جميعاً؟! ، أوليس كان من الأجدر أن نفتح صفحات التاريخ ونحقق في شخصيات الصحابة وأحوالهم حتى نحرز بأنهم لم يكونوا من تلك المجامعين الخطرة والفاسقة لكي نحمي سُنة النبي صلى الله عليه وآله من مروياتهم ودسائسهم في الدين ؟! .

---

(١) كتاب المغازي – مجلد ٢ – ص٤١٨ (مصدر سابق)

فمع وجود العلم الإجمالي بوجود الفسقة وغير العدول في الصحابة لا يجوز أن نحكم بعدالتهم جميعاً إلا بعد الفحص وتحديد الفسقة وإخراجهم عن حكم العام – بالعدالة – وحصول الظن والاطمئنان بعدم وجود فسقة غيرهم ، وعليه فيبطل القول بعدالتهم جميعاً على أي تقدير .

• • • •

٥- وجود مجاميع كبيرة من المنافقين غير المعروفين بين الصحابة :

لاشك بوجود المنافقين وكثرتهم بين الصحابة بل أن نفس كلمة الصحابة قد استعملت في لسان النبي صلى الله عليه وآله بما يشمل المنافقين ، والكثيرين منهم كانوا متسترين بلباس الإسلام وغير معروفين بأشخاصهم وأعيانهم .

وقد كشفت المواقف المختلفة التي مرت على المسلمين العديدَ منهم ، وخاصة في الغزوات ، وقد نزلت فيهم آيات كثيرة فضحت جرائمهم وأظهرت حقيقتهم وصفاتهم - كما في آيات عديدة من سورة التوبة التي سُمّيت بسورة الفاضحة وفي سورة (المنافقون) وغيرها – إلى درجة أنهم باتوا يَحذرون أن تنزل فيهم الآيات الفاضحة لأحوالهم:

«يحذر المنافقون أن تُنزّل عليهم سورة تنبئهم بما في قلوبهم ، قل استهزؤوا إن الله مخرج ما تحذرون». [1]

وتحّدث النبي صلى الله عليه وآله عن صفاتهم للتحرّز منها كقوله : **«أربع من كُنّ فيه كان منافقاً خالصاً ، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا حدّث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا وَعدَ خلف ، وإذا خاصم فجر ».** [2]

وأيضاً بيّن النبي صلى الله عليه وآله إحدى العلامات المهمّة الكاشفة عن المنافقين والتي تميزهم عن المؤمنين وهي مسألة بغضهم لأمير المؤمنين علي ابن أبي طالب عليه السلام : **"يا علي لا يبغضك مؤمن ولا يحبك منافق"** .[3] حتى أنه اشتهر الحديث عن كبار الصحابة بأنهم كانوا يقولون : **«ما كنّا نعرف المنافقين إلا ببغض علي بن أبي طالب».**[4] لذا يُعد هذا الأمر ضابطة مهمّة في معرفة أحوال الرجال وكان ينبغي أن يتخذها علماء الرجال كأحد الركائز المهمة في الجرح والتعديل لتمييز الصحابة وتشخيص المنافقين منهم للحذر من مروياتهم

---

(٩٦) (سورة التوبة / آية ٦٤)

(٩٧) صحيح مسلم – مسلم بن الحجاج – ج ١ – باب بيان خصال المنافق – ص ٧٨ (مصدر سابق)

(٩٨) صحيح مسلم – ج١ – باب ٣٣ – ص ٨٦ (مصدر سابق) ، (نهج البلاغة – الشريف الرضي – حكم /٤٥ – ص ٤٧٧) (مصدر سابق)

(٩٩) المستدرك على الصحيحين – محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري – مجلد٣ – ص ١٣٩ – ط٢ – دار الكتب العلمية – بيروت

وآرائهم لخطورتها على الدين التزاما بتحذير النبي ﷺ منهم : «**إني لا أتخوف على أمتي مؤمناً ولا مشركاً ، أما المؤمن فيحجزه إيمانه وأما المشرك فيقمعه كفره ، ولكن أتخوف عليكم منافقاً عالم اللسان يقول ما تعرفون ويعمل ما تنكرون**». [1]

وعليه فمع وجود أعداد كبيرة من الصحابة المجهولي الحال فكيف يجوز لنا أن نحكم بعدالتهم جميعاً !؟ . بل لابد أن يجتاز أي صحابي المعيار النبوي وهو (**حُب أو بغض الإمام علي أمير المؤمنين** (عليه السلام))لكي يصنّف هذا الصحابي بأنه مؤمن أو منافق وإلا سيبقى مجهول الحال من هذه الجهة إلى أن تحصل للباحث أدلة وشواهد أخرى تدلل على أحواله وتميزها.

• • • •

(١) مجمع الزوائد – الهيثمي – ج١ – باب ما يخاف على الأمة من زلة العالم – ص ٤٤٥ – دار الفكر - بيروت

٦- صحابة يشربون الخمر وبعضهم أُقيم عليه الحد وآخرون يبيعونه :

رُوي عن الإمام محمد الباقر (عليه السلام) قوله : «**لعن رسول الله ﷺ في الخمر عشرة: غارسها وحاملها وبايعها ومشتريها وشاربها والآكل ثمنها وعاصرها وحاملها والمحمول عليه**»(١)

وقيل لأمير المؤمنين (عليه السلام) : «**إنّك تزعم أن شرب الخمر أشداً من الزنا والسرقة ؟! فقال (عليه السلام): نعم ، إن صاحب الزنا لعلّه لا يعدوه إلى غيره وإن شاربَ الخمرِ إذا شرب زنا وسرق وقتل النفس التي حرّم الله وترك الصلاة**». (٢)

من المسلّم في الشريعة بأن تعاطي الخمر من أكبر الكبائر والموبقات، وهي من المعاصي التي يتنزه عنها أدنى المؤمنين فما بالك بالمؤمن المتّصِف بالعدالة والاستقامة ، فهذا بلا شك يكون بعيداً كل البُعد عن ارتكاب مثل هذا الذنب العظيم .

وقد ثبت تاريخياً أن بعض الصحابة كانوا يرتكبون مثل هذه الكبيرة، بل إن بعضهم قد أُقيم عليه حدّ شرب الخمر !!

---

(١) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني - مجلد ٦ – كتاب الأشربة – باب النوادر - حديث (٤) – ص ٤٢٩ (مصدر سابق)

(٢) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني - مجلد ٦ – كتاب الأشربة – باب أن الخمر رأس كل أثم وشر - حديث (٨) – ص ٤٠٣ (مصدر سابق)

وهذه بعض النماذج والأسماء :

أ - (الصحابي قُدامة بن مضعون القرشي):

وهو أحد السابقين الأولين الذين هاجروا الهجرتين وكان من البدريّين، وقد استعمله عمر بن الخطاب على البحرين ، فهذا قد ثبت عليه شربه الخمر وأقيم عليه الحد في عهد عمر كما نقل ذلك الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة في خبر طويل ذكر فيه التفاصيل عن الشهود وشهادتهم وكيف تم استدعائه وإقامة الحد عليه. [1]

ب - (الصحابي عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب) :

وهو ممن ثبت عليه شرب الخمر حينما كان في مصر وأقام أبوه عليه الحد ، قال ابن حجر: " ذكر ابن عبدالبر أبا شحمة (وهي كنية عبدالرحمن بن عمر) في ترجمة أخيه فقال: هو الذي ضربه عمرو بن العاص بمصر في الخمر ، ثم حمله إلى المدينة فضربه أبوه «ثم قال مبينا أن الضرب كان حداً: «وكان موت عبدالرحمن قبل موت أبيه بمدة ولا يضرب الحد إلا من كان بالغاً ». [2]

جـ - (الصحابي علقمة بن علاثة بن عوف الكلبي) :

---

(١) الإصابة في تمييز الصحابة – ابن حجر العسقلاني – مجلد ٥ – ص٣٢٢ (مصدر سابق)

(٢) الإصابة – ابن حجر العسقلاني – مجلد ٥ – ص٣٥ (مصدر سابق)

قال عنه ابن حجر في الإصابة : «**استعمله عمر على حوران ، وقال أبو عبيده : شرب علقمة الخمر فحدّه عمر فارتد**». [1]

د – (الصحابي الوليد بن عقبة بن أبي معيط) :

وهو الصحابي الفاسق بنص القرآن الكريم والذي اجمع المفسرون أنه نزل فيه قوله تعالى : «**إن جاءكم فاسقٌ بنبأ فتبيّنوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين**». [2]

و كان هذا الصحابي والياً لعثمان على الكوفة واشتهر عنه شربه للخمر وإمامته للصلاة وهو سكران فاستدعاه عثمان إلى المدينة وأقام عليه الحد كما ذكر ذلك مسلم في صحيحه [3] ، وقال عنه ابن حجر في ترجمته: «وخبر صلاته فيهم وهو سكران وقوله: أزيدكم، بعد أن صلى الصبح أربعاً مشهور ومن حديث الثقات »[4] .

هـ - (الصحابي سَمُره بن جندب):

صاحب قضية النخلة [5] والذي قال له النبي ﷺ : «**إنك رجل مضار، ولا ضرر ولا ضرار على مؤمن**». [6]

---

(١) الإصابة – ابن حجر العسقلاني – مجلد ٢ – ص٥٠٤ (مصدر سابق).

(٢) سورة الحجرات / آية ٦

(٣) صحيح مسلم – مسلم بن الحجاج – مجلد ٣ – كتاب الحدود – باب حد الخمر – ص ١٣٣١ - (مصدر سابق).

(٤) تهذيب التهذيب – ابن حجر العسقلاني – ج١١- ص١٤٣ – ط ١- دار صادر - بيروت .

(٥) شرح نهج البلاغة – ابن أبي الحديد – ج٤ – فصل في ذكر المنحرفين عن علي – ص ٧٨ – ط٢ – دار إحياء الكتب العربية -

(٦) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – مجلد ٥ – ص٢٩٤ – حديث (٥) (مصدر سابق).

فهذا ممن كان يتاجر بالخمر وقد روى مسلم في صحيحه عن ابن عباس قوله : «**بلغ عمر أن سمره باع خمراً ، فقال قاتل الله سمره، ألم يعلم أن رسول الله ﷺ قال : لعن الله اليهود حُرِّمت عليهم الشحوم فجمولها فباعوها**». [(1)]

وهو أيضا كان ممن لا يتورع عن قتل آلاف المسلمين فقد ذكر الطبري بسنده عن محمد بن سليم: قال: «سألت أنس بن سيرين هل كان سمرة قتل أحداً ؟ قال: وهل يحصى من قتل سمرة بن جندب ؟! استخلفه زياد على البصرة وأتى الكوفة فجاء وقد قتل ثمانية آلاف من الناس ، فقال له: هل تخاف أن تكون قد قتلت أحداً بريئاً ؟ قال: لو قتلت إليهم مثلهم ما خشيت ! »[(2)] ، وكان ممن يحرّض الناس على قتال الإمام الحسين عليه السلام فقد نقل ابن أبي الحديد: «... عن مسعر بن كدام قال: كان سمرة بن جندب أيام مسير الحسين (ع) إلى الكوفة على شرطة عبيد بن زياد ، وكان يحرّض الناس على الخروج إلى الحسين (ع) وقتاله» [(3)] ، ومن عظم ولائه لمعاوية فقد أقر بأن طاعته له كانت أعظم من طاعته لله ! فقد نقل الطبري عن عمر بن شبّة قوله: «بلغني عن جعفر ابن سليمان الضبعي قال: أقر معاوية سمرة بعد زياد ستة أشهر ثم عزله ، فقال سمرة: لعن الله معاوية ،

---

(١) صحيح مسلم – مسلم بن الحجاج – مجلد ٣ – كتاب المساقاة – باب تحريم بيع الخمر والميتة – ص١٢٠٧ (مصدر سابق).

(٢) تاريخ الأمم والملوك – ابن جرير الطبري – أحداث سنة ٥٠ – ج ٥ – ص ٢٣٦ – بيروت .

(٣) شرح نهج البلاغة – ابن أبي الحديد – ج ٤ – ص ٧٨ – (مصدر سابق) .

والله لو أطعت الله كما أطعت معاوية ما عذبني أبداً »[1] .

و – (الصحابي معاوية ابن سفيان) :

فقد كان يُباع له الخمر حينما كان والياً على الشام في عهد عثمان [2] ، وكان ممن يشرب الخمر كما في الحديث الذي رواه الإمام أحمد في مسنده : عن عبدالله بن بريده الأسلمي قال : «**دخلت أنا وأبي على معاوية ، فأجلسنا على الفرش ثم أتينا بالطعام فأكلنا ، ثم أتينا بالشراب فشرب معاوية ، ثم ناول أبي ، قال : ما شربته منذ حرمه رسول الله** صلى الله عليه وآله ».[3]

٧- صحابة فُسّاق وآخرون يرتكبون الجرائم والموبقات:

أ- صحابي يمتنع عن دفع الزكاة للنبي صلى الله عليه وآله :

وهو ثعلبة بن حاطب الأنصاري – وكان ممّن شهد بدراً وأحداً – فقد امتنع عن دفع الزكاة للنبي صلى الله عليه وآله لمّا كثرت ثروته ببركة دعاء النبي صلى الله عليه وآله له ، ونزلت فيه الآية الكريمة : «**ومنهم من عاهد الله لئن آتانا**

(١) تاريخ الأمم والملوك – ابن جرير الطبري – أحداث سنة ٥٣ – ج٥ – ص ٢٩١ – (مصدر سابق).

(٢) سير أعلام النبلاء – محمد بن أحمد الذهبي – ج٣ – ص٣٤٤ – نشر: دار الحديث – القاهرة.

(٣) (مسند الإمام أحمد – أحمد بن حنبل – ج٦ – ص٤٧٦ – دار إحياء التراث العربي – بيروت) ، (وقال عنه الهيثمي في مجمعه : « رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح » – مجمع الزوائد – ج٥ – ص٥٤) .

من فضله لنصّدّقن ولنكوننّ من الصالحين ، فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتوَلّوا وهم معرضون ». [1] ، [2]

ب – صحابي يقاتل أهل المدينة ويستبيحها ثلاثاً :

هذا ما ذكره الطبري في تاريخه والمؤرخون في ذكرهم لأحداث عام ٦٣ من الهجرة بشأن القائد الصحابي مسلم بن عقبة الأشجعي الذي أرسله يزيد بن معاوية إلى الحجاز لتثبيت حكومته فقاتل أهل المدينة في وقعة الحرّة الشهيرة ، واستباحها ثلاثة أيام للنهب والسلب والقتل وذلك في شهر ذي الحجة الحرام عام ٦٣هـ . [3]

قال عنه ابن حجر العسقلاني: «...مسلم بن عقبة ... الأمير من قبل يزيد بن معاوية على الجيش الذين غزوا المدينة يوم الحرة ، ذكره ابن عساكر وقال:أدرك النبي ﷺ وشهد صفين مع معاوية وكان على الرجالة . وعمدته في إدراكه (أي كونه صحابيا) أنه استند إلى ما أخرجه محمد بن سعد في الطبقات عن الواقدي بأسانيده قال: لما بلغ يزيد بن معاوية أن أهل المدينة أخرجوا عامله من المدينة وخلعوه ، وجّه إليهم عسكراً أمر عليهم مسلم بن عقبة المري وهو يومئذ

---

(١) سورة التوبة / ٧٥

(٢) جامع البيان في تفسير القرآن – محمد بن جرير الطبري – مجل ٦ – ص١٣٠ – ط٣ – ١٣٩٨هـ – دار المعرفة – بيروت

(٣) تاريخ الأمم والملوك – محمد بن جرير الطبري – مجلد ٤ – ص٣٧٤ – أحداث سنة ٦٣هـ

شيخ ابن بضع وتسعين سنة فهذا يدل على أنه كان في العهد النبوي كهلاً . وقد أفحش مسلم القول والفعل بأهل المدينة وأسرف في قتل الكبير والصغير... وأباح المدينة ثلاثة أيام لذلك ، والعسكر ينهبون ويقتلون ويفجرون...وبايع من بقي منهم على أنهم عبيد ليزيد بن معاوية."[1]

ج - الصحابي بسر بن أرطأة القرشي :

والذي قال عنه يحيى بن معين : «هو رجل سوء وذلك لما ركبه في الإسلام من الأمور العظام ، منها ما نقله أهل الأخبار وأهل الحديث أيضاً ، من ذبحه عبدالرحمن وقُثم ابني عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب وهما صغيران بين يديّ أمهما ، وكان معاوية سيّره إلى الحجاز واليمن ليقتل شيعة علي ويأخذ البيعة له ، فسار إلى المدينة **ففعل بها أفعالاً شنيعة** ."[2] ، ونقل ابن الأثير بأنه : «أغار على همدان باليمن، وسبى نساءهم ، **فكن أول مسلمات سبين في الإسلام** »[3] . فهذا جزء من جرائم هذا الصحابي الذي كان أحد أدوات الظلم والجور لبني أمية .

---

(١) الإصابة في تمييز الصحابة – ابن حجر العسقلاني – ج ٦ – ص ٢٣٢- ط٤ – ٢٠١٠م - دار الكتب العلمية – بيروت .

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة – ابن الأثير علي بن محمد الجزري – مجلد١ – ص١٧٤ – ط ٢ – ص١٤٢٤هـ - دار الكتب العلمية – بيروت .

(٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة - ص٣٧٥ - (مصدر سابق) .

٨- صحابة جيش الفئة الباغية :

وهم الذين كانوا على رأس الفئة الباغية وفي صفها والتي قتلت الصحابي الجليل عمار بن ياسر في معركة صفين وهذا مما نص عليه النبي صلى الله عليه وآله في الحديث الذي أجمع المحدثون على تصحيحه بل حكم بعضهم بتواتره [١] ، بأن عمار تقتله الفئة الباغية [٢] ، والباغي ظالم والظالم لا يكون عادلاً قطعاً .

فيدخل في ذلك كل من شارك في صف جيش معاوية - (من الصحابة وغيرهم) - في قتاله ضدّ أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب (عليه السلام) في معركة صفين .

ولا يخص البغي بشخص المنفذ المباشر للقتل لأن القتال لم يكن شخصياً بينهما بل كان كل منهما يمثل فئة وقد حدد النبي صلى الله عليه وآله بأن من يقتل عماراً يكون هو الطرف الباغي في ذلك الصراع والطرف الآخر الذي كان عمار معه يكون على الحق .

ذكر العلامة المناوي في شرحه لهذا الحديث : «**(تقتله الفئة الباغية) قال القاضي في شرح المصابيح: يريد به معاوية وقومه وهذا صريح في بغي الذين قتلوا عماراً في وقعة صفين وأن الحق مع علي**

---

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير – محمد عبدالرؤوف المناوي – مجلد ٦ ص٣٦٦ – ط٢ – ١٣٩١هـ – دار المعرفة – بيروت .

(٢) صحيح البخاري – ج٢ – باب التعاون في بناء المسجد – ص١١١– (مصدر سابق) .

وهو من الإخبار بالمغيبات(يدعوهم) أي عمار يدعو الفئة وهم أصحاب معاوية الذين قتلوه بوقعة صفين في الزمان المستقبل (إلى الجنة) أي إلى سببها وهو طاعة الإمام الحق(ويدعونه إلى) سبب (النار) وهو عصيانه ومقاتلته قالوا: وقد وقع ذلك في يوم صفين دعاهم فيه إلى الإمام الحق ودعوه إلى النار وقتلوه ، فهو معجزة للمصطفى وعلم من أعلام نبوته».

ثم نقل عن القرطبي قوله: «وهذا الحديث من أثبت الأحاديث وأصحها ، ولما لم يقدر معاوية على إنكاره قال إنما قتله من أخرجه، فأجابه عليٌّ بأن رسول الله ﷺ إذن قتل حمزة حين أخرجه ، قال ابن دحية : وهذا من علي إلزام مفحم لا جواب عنه وحجة لا اعتراض عليها ، وقال الإمام عبدالقاهر الجرجاني في كتاب الإمامة :

أجمع فقهاء الحجاز والعراق من فريقي الحديث والرأي - منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة والأوزاعي والجمهور الأعظم من المتكلمين والمسلمين - أن علياً مصيب في صفين كما هو مصيب في أهل الجمل وأن الذين قاتلوه بغاة ظالمون له لكن لا يكفرون ببغيهم ، وقال الإمام أبو منصور في كتاب الفرق في بيان عقيدة أهل السنة : أجمعوا أن علياً مصيب في قتاله أهل الجمل طلحة والزبير وعائشة بالبصرة وأهل صفين معاوية وعسكره ».[1]

---

(١) فيض القدير – العلامة المناوي - مجلد ٦ – ص٣٦٥ – (مصدر سابق)

٩- الصحابة ورزيّة يوم الخميس:

ولعله كان الخميس الأخير الذي التقى مجموعة من كبار الصحابة مع النبي الأكرم ﷺ في بيته وهو في أيامه الأخيرة من هذه الحياة الدنيا !!

فحينما اجتمعوا عنده طلب النبي ﷺ إحضار الدواة والكتف ليكتب وصيته الأخيرة للأمة لكي تحفظهم من الضلال والفتن من بعده ولتكون خاتمة الخير ومتمّمة الهداية لهم .

ولكن أقوال وتصرفات بعض الصحابة وردود فعلهم من أمر النبي ﷺ بكتابة وصيته وما جرى من تنازع أمام مرئى ومسمع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وفي بيته !!

كل ذلك قد كشف حقيقة ما في النفوس وفيه دلالة واضحة على انتفاء العدالة جزماً عن بعضهم ، وهذه النتيجة الجزئية هي التي يهمنا إثباتها في هذا المقام ولا نريد الإسهاب في تحليل الحدث .

ولنستعرض الحدث كما ينقله لنا أصحاب الصحاح :

ذكر البخاري في صحيحه عن ابن عباس أنه قال : «**يوم الخميس وما يوم الخميس ثم بكى حتى خضب دمعه الحصباء فقال : اشتدّ برسول الله ﷺ وجعه يوم الخميس ، فقال : ائتوني بكتاب أكتب**

لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً ، فتنازعوا ولا ينبغي عند نبيٍّ تنازع، فقالوا : هجر رسول الله ﷺ ، قال : دعوني فالذي أنا فيه خير مما تدعونني إليه ، وأوصى عند موته ثلاث : أخرجوا المشركين من جزيرة العرب وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم ونسيت الثالثة . »[1]

وفي نقل آخر للحديث في كتاب العلم من البخاري عن ابن عباس أنه قال : «لما اشتد النبي ﷺ وجعه قال : ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده ، قال عمر : إن النبي ﷺ غلبه الوجع وعندنا كتاب الله حسبنا ، فاختلفوا وكثر اللغط ، قال : قوموا عني ولا ينبغي عندي التنازع ، فخرج ابن عباس يقول : إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله وبين كتابه . »[2]

وأيضاً روى الحديث مسلم في صحيحه بثلاثة طرق عن ابن عباس بمضامين متقاربة مع اختلاف في بعض الألفاظ والتفاصيل .

ففي الحديث الأول نجد العبارة التالية : «قال اشتدّ برسول الله ﷺ وجعه فقال ائتوني اكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعدي فتنازعوا وما ينبغي عند نبي تنازع وقالوا : ما شأنه أهجر استفهموه ، قال دعوني فالذي أنا فيه خير .... »(بصيغة الاستفهام) .

---

(١) صحيح البخاري – ج٤ – كتاب الجهاد – باب جوائز الوفد – ص٤٩٠ (مصدر سابق)

(٢) صحيح البخاري – ج١- كتاب العلم – باب كتابة العلم – ص٣٩ (مصدر سابق)

وفي الحديث الثاني «**قال رسول الله ﷺ ائتوني بالكتف والدواة (أو اللوح والدواة) أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً فقالوا :إن رسول الله ﷺ يهجر** »وهنا تصريح وإخبار ووصف النبي ﷺ بأنه يهجر

وفي الحديث الثالث : «**لما حُضر رسول الله ﷺ وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب فقال النبي ﷺ : هَلمّ أكتب لكم كتاباً لا تضلون بعده ، فقال عمر : إن رسول الله ﷺ قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله ، فاختلف أهل البيت فاختصموا منهم من يقول : قرّبوا يكتب لكم رسول الله ﷺ كتاباً لن تضلوا بعده ، ومنهم من يقول ما قال عمر ، فلما أكثروا اللغو والاختلاف عند رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ : قوموا** ». [1]

وهكذا نرى العصيان الواضح لأمر النبي ﷺ والاتهام الفظيع للنبي ﷺ وهم في بيت النبي ﷺ وفي محضره ، فأنّا لنا بعد ذلك أن نوصف كل هؤلاء الصحابة بالعدالة !؟

١٠- الصحابة الناكثين للبيعة والمقاتلين لإمام المسلمين :

لا تخفى أهمية البيعة للمسلمين في كل زمان والذي أكدت عليه الأحاديث الشريفة ، فقد ورد عن النبي ﷺ قوله : «**من مات وليس**

---

(١) صحيح مسلم – كتاب الوصية – باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصى – مجلد ٣ – ص١٢٥٧ (مصدر سابق)

في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية »[1] ، فالمبادرة إلى البيعة للإمام الحق أمر لازم في كل زمان وإن من مات ولم يبايع يكون في حالة الموت كموت أهل الجاهلية على ضلال ويكون عاصياً حتماً لأنه إن لم يكن مبايعاً لإمام الحق يكون في صف أئمة الجور أو على الأقل مقصراً في نصرة إمام الحق .

لذا قال القرطبي : «**إذا انعقدت الإمامة باتفاق أهل الحل والعقد أو بواحدٍ على ما تقدّم ، وجب على الناس كافة مبايعته على السمعِ والطاعة وإقامة كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله ، ومن تأبّى عن البيعة لعُذرٍ عُذر ، ومن تأبّى لغير عذر جُبر وقُهر ، لئلا تفرق كلمة المسلمين ، وإذا بويع لخليفتين فالخليفة الأول وقتل الآخر**»[2] ، لذا بادر المسلمون في المدينة المنورة إلى مبايعة أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب (عليه السلام) بعد مقتل عثمان بمن فيهم كبار الصحابة من المهاجرين والأنصار[3] ، وبالتالي فقد ثبتت عليهم لوازمها .

ولكننا نلاحظ أنه بعد عدة شهور فقط من تلك البيعة نكث العديد من الصحابة تلك البيعة وقاموا بما قاموا به من تجييش الجيوش ضد

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) - محمد ابن أحمد الأنصاري القرطبي - ج١- ص ١٨٨ - ط٢ - ١٤٢٤هـ - دار الكتب العلمية - بيروت).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) - محمد ابن أحمد الأنصاري القرطبي - ج١- ص ١٨٨ - ط٢ - ١٤٢٤هـ - دار الكتب العلمية - بيروت).

(٣) تاريخ الأمم والملوك — محمد بن جرير الطبري — أحداث سنة ٣٥ هـ - ج٤ — ص ٤٢٧ — بيروت .

إمام المسلمين بدعوى المطالبة بالقصاص من قتلة الخليفة عثمان بن عفان ، وأُشعلت نار الفتنة بين المسلمين حتى بلغت ذروتها في حرب الجمل حيث قتل الآلاف من المسلمين .

وهذا الحدث كشف بوضوح عدم عدالة الكثير من الصحابة سواء من نكث البيعة منهم ، أو بايع ولم يلتزم بلوازم البيعة بنصرة إمام المسلمين ، أو تسبب في قتل الآلاف منهم ، أو حتى من لم يبايع أصلاً ولم يشارك في القتال فهذا أيضاً لا يكون عادلاً بل يكون ممن موتته ميتة جاهلية بنص حديث سيد المرسلين صلى الله عليه وآله لأنه لم يبايع ولم يأتم بإمام زمانه .

• • • •

الخلاصة :

كانت تلك عشرة مجاميع من الشواهد والحقائق التاريخية التي يكفي التسليم ببعضها للحكم بنحو قاطع على بطلان دعوى عدالة جميع الصحابة .

الفصل الرابع

« الرؤية العلمية الموضوعية في تقييم الصحابة »

الرؤية القرآنية للصحابة .

الرؤية النبوية للصحابة .

عمومية المعايير الإسلامية التي توزن بهم الأفراد .

الرؤية العلمية الموضوعية في تقييم الصحابة

أشرنا في الفصل الأول - عند - التطرق إلى المعنى اللغوي والاصطلاحي لمفردة (الصحابة) إلى المراد الاستعمالي لهذه الكلمة في القرآن الكريم وفي السنة المطهّرة وبيّنا بأنها جاءت متوافقة مع معناها اللغوي، وأن كلمة (الصحابة) لم تستعمل كاصطلاح خاص يميّزها عن مدلولها اللغوي إذ أنها قد أطلقت على المؤمن وغير المؤمن.

وفي الفصل الثاني أثبتنا بنحو بيّن عدم وجود أي دليل من القرآن أو السنة يفيد التوثيق العام والشامل لجميع الصحابة وأن أي ثناء أو مدح في لسان الشارع المقدّس فهو خاص بالمؤمنين منهم ، كما أنه مشروط بدوام الاستقامة وحسن العاقبة وعدم ارتكاب ما يحبط الأعمال أو الانقلاب على الأعقاب أو الارتداد أو ما شاكل ذلك .

وأشرنا إلى أن الخطابات في لسان الشارع كانت لا تميز أو تفرق بين الصحابي المعاصر للنبي صلى الله عليه وآله وبين غيرهم من المسلمين وإن المعايير الإسلامية في التقييم والتكليف والتفاضل هي واحدة وشاملة للمشافهين للنبي (صلى الله عليه وآله) ومن يبلغهم الخطاب إلى يوم الدين .

وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى جانب آخر من البحث وهو بيان الرؤية القرآنيّة والنبويّة للصحابة ، وكيف كان الشارع ينظر إلى أفراد المجتمع الإسلامي في زمن التشريع ؟ وما هي التقسيمات القرآنية لذلك المجتمع ؟

• • • •

أولا : الرؤية القرآنية (للصحابة) :

إن المدخل السليم والموضوعي لتقييم الصحابة ينطلق من القرآن الكريم فهو يتحدث بشكل جلي وواضح عن أقسام أفراد مجتمع الرسول صلى الله عليه وآله وتركيبته من الناحية الإيمانية ويمكن فرزهم على ستة طوائف :

١- المؤمنون حقيقة :

وهم الذين دخل الإيمان في قلوبهم والتزموا بتعاليم الدين قولاً وفعلاً وهم الذين قال الله عزّ وجل فيهم : «**إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون ، الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون ، أولئك هم المؤمنون حقاً لهم درجات عند ربهم ومغفرة ورزق كريم** »[1] .

(١) سورة الأنفال – آية ٢-٤

ووصفهم في آية أخرى : «**محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً سيماهم في وجوههم من أثر السجود**»[1] .

٢- المسلمون حديثو العهد بالإسلام :

وهم الذين أسلموا ظاهراً ولم يستقر الإيمان بعدُ في قلوبهم والذين ذكرهم القرآن في قوله تعالى : «**قالت الأعراب آمنّا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم**»[2] .

وقد يطلق لفظ (المسلمون) على المؤمنين الخاضعين لله حقيقة أيضاً كما في قوله تعالى : «**وما أنت بهاد العمي عن ضلالتهم إن تسمع إلا من يؤمن بآياتنا فهم مسلمون**»[3] .

٣- الفاسقون :

وهم المسلمون الذين يرتكبون الموبقات والكبائر كالكذب كما في قوله تعالى : «**يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين**»[4] ، وكقذف المحصنات كما في قوله تعالى : «**والذين يرمون المحصنات ثم لم**

---

(١) سورة الفتح – آية ٢٩

(٢) سورة الحجرات - آية ١٤

(٣) سورة الروم - آية ٥٣

(٤) سورة الحجرات - آية ٦

يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون »[1] ، أو عدم الحكم بما أنزل الله كما في قوله :«**ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون**»[2] ، وقد يُطلق وصف (الفاسق) على المنافقين كما في قوله تعالى:« **إن المنافقين هم الفاسقون** ».[3]

٤- مجهولو الحال :

والدليل على وجود هذه الفئة في مجتمع النبي صلى الله عليه وآله قوله تعالى :

«**واشهدوا ذوي عدلٍ منكم** »[4] ، فنلاحظ أن اعتبار الشهادة قد قيّد بعدالة الشاهد مما يعني أن الذين عاشوا في مجتمع الرسول صلى الله عليه وآله لم يكونوا كلهم عدولا وإلا إذا كان الصحابة كلهم عدولا فلا داعي للتقييد بذلك .

٥- المنافقون :

والمنافق هو الذي يُظهر الإسلام ويبطن الكفر وقد تحدث عنهم القرآن الكريم في آيات عديدة ونُسب إلى بعض الباحثين أن عُشر

---

(١) سورة النور - آية ٤

(٢) سورة المائدة - آية ٤٧

(٣) سورة التوبة - آية ٦٧

(٤) سورة الطلاق - آية ٢

القرآن قد نزل في شأن المنافقين [1] ، وعلى أي حال فإن في ذلك إشارة واضحة إلى كثرتهم وخطرهم ، وقد كانوا مندسّين بكثرة بين المسلمين وعليه فكثيراً ما كان يشتبه الصحابي الصادق بالمنافق ، قال تعالى : «**ومـمن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردون إلى عذاب عظيم**» [2] .

٦- الذين في قلوبهم مرض :

وهم فئة من ضعاف الإيمان والعقيدة وقد ورد ذكرهم في عشر آيات من القرآن الكريم ، وهذه الطائفة لم تكن من المؤمنين ولا من المنافقين بل كانوا قسما آخر في قبال هؤلاء ، بدليل قوله تعالى : «**إذا يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض غرّ هؤلاء دينهم**» [3] ، ويؤيّد ذلك كونهم كانوا موجودين بين المسلمين في مكة وقبل تشكّل ظاهرة النفاق في المدينة المنورة .

وقد احتار مفسرو العامة في بيان حقيقة هذه الفئة ، يقول الفخر الرازي : «**وأما الذين في قلوبهم مرض فهم قومٌ من قريش أسلموا وما قوي إسلامهم في قلوبهم ولم يهاجروا**»...

(١) نسب ذلك إلى الباحث علي سالم المصري في كتابه النفاق والمنافقون .

(٢) سورة التوبة - آية ١٠١

(٣) سورة الأنفال - آية ٤٩

ثم ينقل عن محمد ابن إسحاق قوله :

«ثم قتل هؤلاء جميعاً مع المشركين يوم بدر»[1] .

لكننا نجدهم مرة أخرى في غزوة الأحزاب إذ يقول تعالى في بيانه لحال المجتمع الإسلامي : **«وإذا يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله إلا غروراً»**[2] ، وهنا نجد الرازي لم يبين من هم الذين في قلوبهم مرض ! بل اضطربت كلماته بوضوح حينما أراد أن يبيّن حقيقة هذه الفئة التي كانت موجودة بالفعل في مكة قبل الهجرة وقبل أن تفشو ظاهرة النفاق في المجتمع الإسلامي، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى : **«وما جعلنا عدّتهم إلا فتنة للذين كفروا ليستيقن الذين أوتوا الكتاب ويزداد الذين آمنوا إيماناً ولا يرتاب الذين أوتوا الكتاب والمؤمنون وليقول الذين في قلوبهم مرض والكافرون ما أراد الله بهذا مثلاً»**[3] ، فيقول : «السؤال السادس : جمهور المفسرون قالوا في قوله **(الذين في قلوبهم مرض)** إنهم كافرون ، وذكر الحسن ابن الفضل الجبلي إن هذه السورة مكية ولم يكن بمكة نفاق ، فالمرض في هذه الآية ليس بمعنى النفاق و (الجواب) : قول المفسرون حق وذلك لأنه كان في معلوم الله تعالى إن النفاق سيحدث فأخبر عما سيقع ، وقد وقع على وفق الخبر فيكون

(١) التفسير الكبير – ج ١٥ – ١١٦ – (مصدر سابق)

(٢) سورة الأحزاب – آية ١٢

(٣) سورة المدثر – آية ٣١

معجزاً ، ويجوز أن يكون المراد بالمرض الشك لأن أهل مكة أكثرهم شاكين وبعضهم كانوا قاطعين بالكذب ».

ولنا أن نسأل الرازي كيف تجمع بين كلامك ؟ فأنت تقول بأن قول المفسرون حق (وهو إن المراد من في **قلوبهم مرض** الكافرون وليس المنافقين) وهذا يتناقض مع تعليلك بأنه كان في علم الله كذا وإن الآية فيها إخبار معجز... ، ثم كيف تقول بأن كلام جمهور المفسرين حق ، مع إن ظاهر الآية إن الذين في **قلوبهم مرض** قسم آخر غير الكافرين، ثم إذا لم يكن مرض القلب بمعنى النفاق لأنه لم يكن بمكة نفاق كما نقلت عن الجبلي فماذا يكون إذاً ؟!

ثم يقول أخيراً ويجوز أن يكون المراد من المرض الشك فيعود الإشكال؛ إذاَ من هم الذين كان في قلوبهم شك ولم يكونوا من المؤمنين ولا من الكافرين ولا من أهل الكتاب ولا من المنافقين ؟! وليس هذا الاضطراب إلا دلالة واضحة على الحيرة في تحديد المراد .

• • • •

وبعد أن ثبت لدينا تنّوع المجتمع الإسلامي في زمن النبي ﷺ إلى طوائف متعددة - وفقاً للرؤية القرآنية - :

فعلى أي أساس وبأي حجة نحكم بعدالتهم جميعاً فقط لأنهم صحابة؟! أو نستثني المنافقين منهم ونقول بأن المسلمين كانوا على قسمين : صحابة عدول أو منافقين ، وإذا قبلنا بهذا التقسيم تنزلاً لكان الأجدر بعلماء التراجم والرجال أن يركزوا على تحديد الضوابط والمعايير التي تميز الصحابي وأن تجري البحوث الاستدلالية والتحقيقية على إثبات إن هذا الفرد كان من المنافقين أو من المؤمنين ، وهم لم يهتموا بذلك بل نجدهم يتجاهلون أهم الضوابط وأجلها لتمييز المنافقين وهو ما أخرجه مسلم في صحيحه وغيره عن علي (عليه السلام) : «**والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي إلي أن لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق**»، وقد اشتهر عن جمع من الصحابة إنهم كانوا يعرفون المنافقين ببغضهم لأمير المؤمنين علي ابن أبي طالب (عليه السلام) وقد ذكرنا بعض المصادر لذلك في الفصل الثاني .

ثانياً : الرؤية النبوية للصحابة :

أ - الإخبار عن ارتداد الصحابة :

وهنا نضيف على ما ذكرناه - في الفصل السابق - باخبارات النبي الصادق المصدّق ﷺ الصريحة بارتداد الكثير من الصحابة من بعده ودخولهم النار ، مما يثبت بنحو جازم بأن الاتصاف بالصحبة لا يلازمه الاتصاف بالعدالة والاستقامة .

وهذا ما صرحت به الأحاديث المستفيضة التي أخرجها أصحاب الصحاح والمسانيد عن النبي ﷺ ، والتي تحتّم على الباحث المنصف أن يتروّى ملياً قبل الحكم بعدالة أي صحابي عاش بعد النبي ﷺ وإنه لابد أن يتابع ويحقق عن حاله إلى خاتمة أمره ونهاية حياته قبل أن يتجرأ ويحكم جازماً بعدالته ، فالأحاديث الواردة في هذا الباب ما هي إلا بمثابة الرصاصة القاضية على نظرية عدالة جميع الصحابة!! ، ونكتفي بذكر ما أخرجه البخاري في صحيحه : فقد أخرج عن ابن عباس عن النبي ﷺ قوله : " **إنكم محشورون حفاة عراة وإنه سيُجاء برجال من أمتي فيأخذ بهم ذات الشمال فأقول يا رب أصيحابي ! فيقول إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك فأقول كما قال العبد الصالح وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم إلى قوله الحكيم ،**

قال : فيقال إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم». [1]

ولعل قائل يقول بأن هذا الحديث خاص بأهل الردّة ، وكان عددهم محدوداً ويمثلون أقلية بالنسبة لمجموع الصحابة ، فلنا أن نسأله : بماذا نجيب على ما أخرجه البخاري أيضاً بأن الصحابة المرتدين هم الأكثرية وليسوا الأقلية ؟! فقد أخرج عن النبي ﷺ أنه قال : «**بينا أنا قائم إذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال هلُمّ فقلت أين ؟ قال إلى النار والله، وما شأنهم ؟ قال : إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى ، ثم إذا زمرةٌ حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال هَلُمّ قلت أين ؟ قال إلى النار لا والله ، قلت ما شأنهم ؟ قال : إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم**» [2] .

قال ابن حجر العسقلاني : «**والمعنى أنه لا يرده منه إلا القليل لأن الهمل في الإبل قليل بالنسبة لغيره**» [3] .

وقال ابن الأثير الجزري : «**الهمل ضوال الإبل واحِدُها هامل ، أي إن الناجي منهم قليل في قلة النعم الضالة**»، وقال: «**نعمٌ هملٌ ، أي مهملة**

---

(١) صحيح البخاري - كتاب الرقاق - باب كيف الحشر - ج٨ - ص٤٨٩ - (مصدر سابق)

(٢) صحيح البخاري - كتاب الرقاق - باب الحوض - ج٨ - ص ٥٠٦ - (مصدر سابق)

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - مجلد ١١ - ص٥٣٦ - (مصدر سابق) .

لا رعاء لها ولا فيها من يصلحها ويهديها فيهي كالضالة»[1]

وعليه فمثل هذه الأحاديث الواردة في هذا الباب تدل بوضوح على عدم اقتران العدالة بالصحابة وإن العلاقة بين المفهومين هي علاقة العموم والخصوص من وجه - كما يقول علماء المنطق والميزان - أي إن بعض الصحابة عدول وبعضهم ليسوا بعدول (وإن بعض العدول صحابة وبعض العدول ليسوا بصحابة) ...

<u>ب - تفضيل غير الصحابة على بعض الصحابة :</u>

وهذا ما يمكن الاستدلال عليه من خلال الأحاديث التي أخرجها مسلم في صحيحه ونقلها آخرون أيضاً وهو قول النبي صلى الله عليه وآله : «**وددت أنّا رأينا إخواننا ، قالوا : أولسنا إخوانك يا رسول الله ؟! قال : أنتم أصحابي، وإخواننا الذين لم يؤتوا بعد**»[2] .

وفي نقل آخر أكثر صراحة ذكره الإمام السيوطي حيث يقول : «وأخرج أحمد والدارمي والباروردي وابن قانع معاً في معجم الصحابة والبخاري في تاريخه والطبراني والحاكم عن أبي جمعة الأنصاري قال : «**قلنا يا رسول الله هل من قوم أعظم منّا أجراً آمنا بك واتبعناك ؟! ، قال :**

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر - المبارك بن محمد الجزري (ابن الأثير) - ج٥ -- ص٢٧٤- ١٤٢٦هـ - ط١ - دار التفسير - إيران .

(٢) صحيح مسلم - ج١ - كتاب الطهارة - باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الضوء - ص ٢١٨ - (مصدر سابق) .

ما يمنعكم من ذلك ورسول الله ﷺ بين أظهركم ، يأتيكم الوحي من السماء ! بل قوم يأتون من بعدي يأتيهم كتاب بين لوحين فيؤمنون به ، ويعملون بما فيه أولئك أعظم منكم أجراً »[1] .

وذكر أيضاً : «وأخرج الطيالسي وأحمد والبخاري في تاريخه والطبراني والحاكم عن أبي أمامة الباهلي قال : قال رسول الله ﷺ : **طوبى لمن رآني وآمن بي ، وطوبى لمن آمن بي ولم يرني سبع مرات »**[2] .

فهذه الأحاديث النبوية والتي يتوافق مضمونها مع نصوص القرآن وقيمه في التفاضل والتقييم بين الناس والتي تنسجم تماماً مع الدليل العقلي الذي لا يعطي أي امتياز لمجرد صحبة النبي ﷺ فلا فرق من جهة العقل بين كفار قريش وبين من آمن وصحب النبي ﷺ ثم انحرفوا عن الدين وارتدوا .

وعليه فيمكننا القول بأن الصحبة بذاتها - وفقاً للرؤية النبوية - لا تعطي لمن اتصف بها أي تعديل أو تنزيه أو حصانة إلا من حيث زيادة الحجّة والمسئولية والمساءلة على من تشرف برؤية النبي الأكرم ﷺ ولقائه وعاين المعجزات والفضائل . وبهذا المنظور يمكن أن نتفهّم تشدد الخطاب الإلهي لنساء النبي ﷺ في قوله تعالى : «**يا نساء**

(١) الدر المنثور في التفسير المأثور - عبد الرحمن جلال الدين السيوطي - ج١ ص٦٧ - ١٤٢٣هـ - دار الفكر - بيروت

(٢) المصدر السابق - ص ٦٧

النبي من يأت منكن بفاحشة يضعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيراً »[1] .

عمومية المعايير الإسلامية التي توزن بهم الأفراد :

يطرح القرآن الكريم والرسول الأمين ﷺ عدّة قيم ومعايير تمثل الأسس الدينية التي على ضوئها يوزن الأفراد ويكون بها تفاضلهم، وهذه المعايير - وكما سنلاحظ لاحقاً - هي معايير عامة يوزن بها الجميع ولم تستثن أي فئة منها لا من الأولين ولا من الآخرين ، فهي معايير مطلقة يقاس بها الجميع بلا استثناء .

وأهم تلك المعايير هي ما يلي :

١- الإيمان والعمل الصالح:

والإيمان هو المرتكز الأول الذي يبدأ منه التمييز بين الأفراد وهو الذي يحدد درجة الإنسان وقيمته ، والإيمان وحده لا يكفى بل لابد أن يكتسب به الأعمال الصالحة يقول تعالى: « **يوم يأت بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً** » .[2] وكلما زاد المؤمن في رصيده من الأعمال الصالحة كلما زادت قيمته وارتفعت درجته عند الله تعالى .

---

(١) سورة الأحزاب - آية ٣٠

(٢) سورة الأنعام / آية ١٥٨

يقول تعالى : « **ومن يأته مؤمناً قد عمل الصالحات فأولئك لهم الدرجات العلى** » .[1]

٢- التقوى :

وهي أساس للتفاضل وفق المعيار الإلهي حيث يقول تعالى : « **إن أكرمكم عند الله أتقاكم** ».[2] وتتجلى أهمية التقوى كون قبول الأعمال الصالحة يتوقف عليها ، وذلك لقوله تعالى : « **إنما يتقبل الله من المتقين** » .[3]

٣- العلم :

يقول تعالى : « **يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات** » .[4] والمراد به هنا هو ذلك العلم الذي يزيد صاحبه معرفة بربه ودينه ويزداد به خشية وخضوعاً لربه ، وهو ما أشارت إليه الآية الكريمة : « **إنما يخشى الله من عباده العلماء** » .[5]

---

(١) سورة طه / آية ٧٥
(٢) سورة الحجرات / آية ١٣
(٣) سورة المائدة / آية ٢٧
(٤) سورة المجادلة / آية ١١
(٥) سورة فاطر / آية ٢٨

٤- الهجرة والجهاد والتضحية في سبيل الله :

وهذا الذي صرحت به آيات من القرآن الكريم كما في قوله تعالى : « **الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله** » . [١] ، وفي آية أخرى « **فضّل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة** » .[٢]

٥- السبقة في عمل الخيرات :

يقول تعالى : « **السابقون السابقون أولئك المقربون** » . [٣] وفي آية أخرى « **لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلاً وعد الله الحسنى والله بما تعملون خبير** » . [٤]

كانت تلك مجموعة من القيم والمعايير التي طرحها الإسلام في الجانب الإيجابي التي تزيد في درجة صاحبها عند الله تعالى ، وهناك أمور أخرى في الجانب السلبي والتي حذر منها الإسلام والتي قد تأتي على كل ما بناه الإنسان ووصل إليه من درجة أو منزلة عند الله تعالى وتهوي به إلى أسفل درك من الجحيم ، وتلغى كل سابقته مهما كان

(١) سورة التوبة / آية ٢٠

(٢) سورة النساء / آية ٩٥

(٣) سورة الواقعة / آية ١٠-١١

(٤) سورة الحديد / آية ١٠

درجة إيمانه وعمله وعلمه وجهاده !! ، وقد حذر الله تعالى منها بقوله:

« يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولا تبطلوا أعمالكم » . [1]

ومن هذه الأمور :

أ - ارتكاب محبطات الأعمال :

كالشرك بالله تعالى : **« ولو أشركوا لحبط عنهم ما كانوا يعملون»**[2] أو عدم احترام النبي ﷺ حال مخاطبته كما في قوله تعالى: **« يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون»**. [3]

ب - ارتكاب الأعمال التي توجب اللعن الإلهي وحرمان الإنسان من الرحمة والغفران:

كنقض العهد مع الله تعالى والإفساد في الأرض كما في قوله تعالى: **«والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار»**[4]

---

(١) سورة محمد / آية ٣٣

(٢) سورة الأنعام / آية ٨٨

(٣) سورة الحجرات / آية ٢

(٤) سورة الأحزاب /آية ٥٧

و كالتسبب في ما يؤذي الله تعالى ورسوله ﷺ كما في قوله تعالى : «**إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعدّ لهم عذاباً مهيناً** » [1]

أو قتل المؤمن البريء عمداً كما في قوله تعالى : « **ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعدّ له عذاباً عظيماً**» . [2]

فارتكاب مثل هذه الأمور سوف تؤدي بفاعلها إلى طريق الهاوية طالما لم يتب عنها توبة صادقة بحسبها وبشرائط قبولها .

والخلاصة فكما لاحظنا فإن هذه المعايير والأمور الإيجابية والسلبية عامة وشاملة للجميع ، من التزم بها فعلا وتركاً كان له فضلها ومن قصّر فيها وارتكب الأمور السلبية كان عليه وزرها ، ولا يوجد أي دليل أو برهان على استثناء الصحابة من ذلك بل هم كغيرهم لهم ما لهم وعليهم ما عليهم .

وأما من يريد أن يؤول ظاهر القرآن إلى غير ذلك ويريد أن يفسر القرآن برأيه ويستثنى فئة من ذلك أو يثبت لهم الجانب الإيجابي ويحصّنهم من الجانب السلبي من غير حجة ، فعليه وزر ذلك وليُعدّ

(١) سورة الرعد / آية ٥

(٢) سورة النساء / آية ٩٣

جواباً لآخرته .

لقول النبي ﷺ في الحديث المشهور :

« من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار ».[1]

أعاذنا الله تعالى وإياكم من ذلك ونجّانا من كل المهالك .

• • • •

اللهم اجعلنا من « الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولوا الألباب » [2]

آمين رب العالمين .

(١) الرازي - محمد بن عمر - التفسير الكبير - مجلد ٤ - ص١٥٥ (مصدر سابق)

(٢) سورة الزمر / ١٨

الخاتمة

عودة إلى ذي بدء .. كما قلنا في المقدمة إن الهدف من هذه الدراسة هو رفع الحواجز المصطنعة التي تعيق الباحث المحقق عن السنّة النبويّة المطهّرة - التي هي المصدر الأساسي لبيان معاني القرآن ومعرفة معالم الدين وتشريعاته - وفتح باب التحقيق العلمي الموضوعي أمام الباحثين المتخصصين لتمييز السنّة النبويّة الصحيحة الثابتة عن غيرها ، وذلك عن طريق تقييم سلسلة رجال الحديث لاسيما الطبقة الأولى منهم حيث إنهم يمثلون الرابط الأول الذي يربطنا بسنة رسول الله ﷺ وسيرته .

وبما أن المحدثين وعلماء رجال الحديث قد بذلوا جهودهم العلمية في التحقيق والتدقيق في حال رجال سند الحديث من الطبقة الثانية وما بعدها واستثنوا الطبقة الأولى - وهم جيل الصحابة الرواة - من تشخيص حالهم على ضوء الحقائق والمعطيات التاريخية وحكموا بعدالتهم جميعاً مكتفين فقط بالتحقيق في إثبات الصحبة لهم ، من دون البحث والحكم بمدى وثاقتهم ودرجة اعتبارهم في نقل أحاديث النبي ﷺ . وذلك بدعوى أن الصحابة كلهم عدول بتعديل الله تعالى وتعديل رسوله الكريم لهم فلا داعي للبحث عن حالهم علاوة على أن فتح هذا الباب سوف يهدم أساس الدين ويؤدي إلى التشكيك بأصل

السنة وبالقرآن نفسه .. إلى غير ذلك من الدعاوى والصيحات !!

فكان لا بد – من أجل تقييم هذا الادعاء والنظر في مدى صحته - أن نحدد في بداية البحث المفاهيم والاصطلاحات الأساسية التي سوف تنطلق منها هذه الدراسة وهما (الصحابة والعدالة) .

فبيّنا في الفصل الأول مفهوم (الصحبة) لغة واصطلاحاً واستعمالاً في القرآن والسنة ورأينا بأن هذا المفهوم بقي في حدود معناه اللغوي واستعماله العرفي ولم ينقل إلى معنى اصطلاحي خاص جديد ، وإنما شأنه شأن سائر المفردات اللغوية الأخرى .

وبيّنا بأن معنى (الصاحب) لغة هو الملازم والمعاشر ولا يقال إلا لمن كثرت ملازمته .

ثم تطرقنا إلى مفهوم (العدالة) ورأينا بأنه له اصطلاح خاص عند الفقهاء والمحدثين وإنهم مختلفون في تحديده بين من اعتبره ملكة راسخة تبعث النفس على ملازمة التقوى وبين من اعتبره مجرّد الاستقامة العملية في جادة الشرع - حتى وإن لم تكن عن ملكة - ومنهم من أضاف إلى ذلك لزوم ترك ما يخالف المروة .

وعلى أي حال فالعدالة صفة وجودية لابد أن تحرز في الشخص حتى يُعدّ عادلاً .

ومن هنا أتت أهمية تشخيص حال الرواة لابتناء (صحة) الحديث على ثبوت عدالة سلسلة رواة سند الحديث كلهم ، والعلم الذي يتكفل في تشخيص عدالة الراوي أو عدمها هو علم رجال الحديث .

إذ يحكم وفقاً للمرتكزات التي يعتمد عليها هذا العلم من الأدلة والشواهد والقرائن التاريخية المختلفة حول الأفراد ويشخّص حالهم من حيث العدالة والوثاقة ، ولابد أن تكون هذه المرتكزات سليمة ومسلّمة حتى تكون النتائج صحيحة ودقيقة .

وقد ذكرنا الخلاف الواقع بين العلماء حول وجود أو عدم وجود تعديل عام لجميع الصحابة وكونهم مستثنين من البحث الرجالي لأدلة وحجج ذكروها ، فكان لابد من البحث في هذه الأدلة والتحقيق في دعوى عدالة جميع الصحابة .

ولذا فقد ناقشنا مفصلاً - في الفصل الثاني من هذه الدراسة - أهم الأدلة التي استندوا عليها في دعواهم تلك من الكتاب والسنة ، وقد تم ردّها وإبطالها جميعاً ، وبالتالي تكون دعواهم تلك بلا دليل أو حجة أو برهان .

فيبقى الأصل على عمومه وهو لزوم البحث عن حال جميع سلسلة

رواة الحديث بلا استثناء ، عملاً بالمنهج التاريخي والعقلي السليم في هذا المجال .

وإتماماً للحجة وبياناً للحق في نظرية عدالة الصحابة فقد أوردنا في الفصل الثالث من هذه الدراسة عشرة مجاميع من الشواهد والدلائل النقضيّة المهمّة والتي تكشف بوضوح - للباحث المنصف - حال جمع كبير من الصحابة وانتفاء عدالتهم يقيناً .

وهي تكفي كأدلة قاطعة بأن نجزم ونقول : بأن دعوى (عدالتهم جميعاً) هو قول قد جانب الصواب إلى حد بعيد ، ولا يخلو أن يكون قائله ومدعيه إما جاهلاً وإما متعصباً وإما مغالياً في تزكية الصحابة وتنزيههم .

والنتيجة أنه مع وجود تلك المخالفات الصريحة من قبل بعض الصحابة الذين رأوا النبي صلى الله عليه وآله وكان ظاهرهم الإسلام يثبت لدينا جلياً بأن الصحابة كانوا متفاضلين بل متباينين من حيث الصفات ففيهم المؤمن الصالح وفيهم الفاسق الطالح ، وهم على درجات من حيث الصفات ففيهم من بلغ الدرجات العُلا وفيهم ضعيفو الإيمان وفيهم الذين في قلوبهم مرض وفيهم مجهولو الحال وغير ذلك من الأصناف والمستويات التي كان يتشكل منها المجتمع الإسلامي - وقد

أشرنا إلى بعضها في الرؤية القرآنية للصحابة - وعليه لا يوجد ما يمنع المتخصص الباحث عن الحقيقة أن يدرس حياة الصحابة لاسيما الرواة منهم ليصل إلى أوثق الطرق وأصح النقول لمعرفة أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسيرته وسنته التي هي الركن الثاني من مصادر التشريع الإسلامي والمبيّنة للقرآن الكريم وطريق نجاة الأمة .

وفي الفصل الرابع من هذه الدراسة ومن خلال بيان الرؤية القرآنية والرؤية النبوية للصحابة تجلى لنا بصورة أوضح بأنه لا امتياز للصحابة عن غيرهم من المسلمين إلا بما تشرّفوا به من رؤيتهم للنبي صلى الله عليه وآله عياناً ، وأما المعايير الإسلامية في التزكية والتفضيل فهي شاملة لكل من يلتزم بها من الصحابة أو غيرهم وترتفع عمّن ساءت عاقبته ومهما كانت سابقته ومنزلته قبل ذلك ، فالأمور تحسم بخواتيمها كما في الحديث الشريف المخرج في الصحاح :

«**وإنما الأعمال بالخواتيم**»، وقوله صلى الله عليه وآله : «**لا يدخل الجنة إلا مؤمن ، وإن الله ليؤيّد هذا الدين بالرجل الفاجر**»[1] .

وأما محاولات التبرير لفعل الموبقات المسلّمة أو اعتبارها اجتهادات قد أثيب عليها أصحابها !! فهذا ما هو إلا مكابرة وتعمية للنفس عن رؤية الحقائق واتباع للهوى وإضلال للنفس عن علم وقول بلا حجة

---

(١) صحيح البخاري - ج٥ - كتاب القدر - باب العمل بالخواتيم - ص٥١٢ - (مصدر سابق)

ولا دليل . بل إن الرضا بتلك الجرائم وتبريرها هو مشاركة لفاعلها بالإثم والوزر لأن «**العامل بالإثم والمعين عليه والراضي به شركاء ثلاثة**» كما كان يقول ذلك أمير المؤمنين (عليه السلام) .[1]

وأخيراً لا يخفى أنه بعد أن تهاوت نظرية عدالة الصحابة سوف تكون النتيجة قاسية وصعبة الالتزام بها عند علماء مدرسة الخلفاء ، إذ أنه سوف يحكم بضعف عدد كبير من الرواة الصحابة لانتفاء العدالة عنهم أو لعدم ثبوتها لهم وبالتالي سوف يعاد النظر بتقسيم الأحاديث المرويّة عنهم – سواء كانت في كتب (الصحاح) أو غيرها – لتنّزل درجة اعتبارها من الصحة إلى ما دون ذلك وسوف يسقط عن الاعتبار تبعاً لذلك كم هائل من الروايات والأحاديث المأخوذة من تلك الطرق التي ثبت أنها واهية وغير موثوقة ، ولتبيّن بطلان كثير مما نسب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله زوراً أو خطأ .

نعم يبقى الحل والطريق الوحيد أمامهم لمعرفة السنّة المطهّرة المعتبرة بالرجوع إلى أهل البيت (عليهم السلام) والتمسك برواياتهم وأخبارهم وترجيحها في حال التعارض عما ورد في مصادرهم الحديثيّة ، لأنهم هم الثقل الثاني الذي أوصانا النبي صلى الله عليه وآله بالتمسك به لكي لا نضل بعده كما في الحديث الصحيح المتواتر معنى عنه صلى الله عليه وآله :

(١) الخصال – محمد بن علي بن بابويه القمي – ص١٠٧ – منشورات جامعة المدرسين – إيران .

«إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أحدهما أعظم من الآخر : كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما ».[1]

• • • •

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، ،

تم في العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك ١٤٣١ هـ

- الكويت -

---

(١) سنن الترمذي (الجامع الصحيح) - محمد بن عيسى بن سورة - ص٨٥٨ - دار الكتب العلمية - بيروت

المصادر والمراجع

١) القرآن الكريم .

٢) الإمام السجاد ، علي بن الحسين (ع) - الصحيفة السجادية .

٣) ابن أبي الحديد المعتزلي، قاسم بن هبة الله بن محمد بن الحسين - شرح نهج البلاغة - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ١٣٨٥ هـ - ط ٢ - دار إحياء الكتب العربية .

٤) ابن الأثير ، المبارك بن محمد الجزري - النهاية في غريب الحديث والأثر - ١٤٢٧هـ - ط ١ - دار التفسير - إيران .

٥) ابن تيمية الحراني ، أحمد بن عبد الحليم - منهاج السنة النبوية - تحقيق محمد أيمن الشبراوي - ١٤٢٥هـ - دار الحديث - مصر.

٦) ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي - الإصابة في تمييز الصحابة - ٢٠١٠م - ط ٤ - دار الكتب العلمية - بيروت .

٧) ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي - تهذيب التهذيب - ط١ - دار صادر - بيروت .

٨) ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي - فتح الباري شرح صحيح البخاري - دار الفكر - بيروت .

٩) ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي - نزهة النظر - ٢٠٠٤م - مكتبة أولاد الشيخ للتراث - مصر .

١٠) ابن حنبل ، أحمد - مسند الإمام أحمد - دار إحياء التراث العربي - بيروت .

١١) ابن سعد ، محمد بن سعد بن منيع - الطبقات الكبرى - ١٩٨٨م - دار صادر - بيروت .

١٢) ابن عبدالبر الأندلسي ، يوسف بن عبدالله - الاستيعاب في معرفة الأصحاب .

١٣) ابن كثير ، إسماعيل بن عمر - تفسير القرآن العظيم - ط ٣ - دار صادر - بيروت .

١٤) ابن منظور ، محمد بن مكرم - لسان العرب - ١٤١٧هـ - ط ٦ - دار صادر - بيروت .

١٥) ابن هشام ، عبدالملك - السيرة النبوية - دار الجيل - بيروت .

١٦) أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف - تفسير البحر المحيط - ١٤٢٨هـ - ط ٢- دار الكتب العلمية - بيروت .

١٧) الألباني ، ناصر الدين - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ على الأمة - ١٤١٢هـ - مكتبة المعارف -الرياض.

١٨) الآمدي ، علي بن أبي علي - الإحكام في أصول الأحكام - ١٤٠٥هـ - ط ١ - دار الكتب العلمية - بيروت .

١٩) الأنصاري ، مرتضى - رسائل فقهية - ١٤١٤هـ - نشر مؤسسة الكلام - إيران .

٢٠) البخاري ، محمد بن إسماعيل - صحيح البخاري - شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم- بيروت .

٢١) الترمذي ، محمد بن عيسى - سنن الترمذي - ١٤٢٤هـ - ط ١ - دار الكتب العلمية - بيروت .

٢٢) الجزري ، علي بن محمد بن الأثير - أسد الغابة في معرفة الصحابة - ١٤٢٤هـ - ط ٢ - دار الكتب العلمية - بيروت .

٢٣) الجوهري ، إسماعيل بن حماد - معجم الصحاح - ١٤٢٨هـ - ط ٢ - دار المعرفة - بيروت .

٢٤) الحاكم النيسابوري ، محمد بن عبدالله - المستدرك على الصحيحين - ط٢ - دار الكتب العلمية - بيروت .

٢٥) الحلي ، الحسن بن يوسف - مبادئ الوصول إلى علم الأصول - ١٤٠٤هـ - ط ٣ - مكتب الأعلام - إيران .

٢٦) الحلي ، جعفر بن الحسن - معارج الأصول - ١٤٠٣هـ - ط ١ - مؤسسة آل البيت (ع) للطباعة والنشر - إيران .

٢٧) الخطيب البغدادي ، محمد بن علي بن ثابت - الكفاية في معرفة أصول الدراية - ١٤٢٢هـ - ط ١ - دار الهدى - مصر .

٢٨) الخوئي ، أبو القاسم - موسوعة الإمام الخوئي - ١٤٢٨هـ - ط ٣ - مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي - إيران .

٢٩) الذهبي ، محمد بن أحمد - سير أعلام النبلاء - دار الحديث - القاهرة .

٣٠) الرازي ، فخر الدين بن عمر - التفسير الكبير - ١٤٢٥هـ - ط ٢ - دار الكتب العلمية - بيروت .

٣١) الراغب الأصفهاني ، حسين بن الفضل بن محمد - مفردات ألفاظ القرآن – ١٤٢٧هـ - ط ٢ - نشر طليعة النور - إيران .

٣٢) السبحاني ، جعفر - حوار مع الشيخ صالح بن عبدالله الدرويش حول الصحبة والصحابة - ١٤٢٣هـ - ط ١ - مؤسسة الإمام الصادق (ع) - إيران .

٣٣) السخاوي ، محمد بن عبدالرحمن - فتح المغيث في شرح ألفية الحديث - ١٤١٤هـ - ط ١ - دار الكتب العلمية - بيروت .

٣٤) السرخسي ، أبوبكر محمد بن أحمد - أصول السرخسي - دار المعرفة – بيروت.

٣٥) السيوطي ، عبدالرحمن جلال الدين - الدر المنثور في التفسير المأثور - ١٤٢٣هـ - دار القلم - بيروت .

٣٦) السيوطي ، عبدالرحمن جلال الدين - تدريب الرواي - ١٤٢٤هـ - ط ١ – مؤسسة الريان - بيروت .

٣٧) - الشريف الرضي ، محمد بن الحسين - نهج البلاغة - تحقيق صبحي صالح - ١٣٨٧هـ - ط ١ - دار الكتاب اللبناني - بيروت.

٣٨) الشهرزوري ، تقي الدين أبي عمرو عثمان - علوم الحديث - ١٤٢٤هـ - ط ١٢ - دار الفكر - بيروت .

٣٩) الشهيد الثاني ، زين الدين العاملي - الدراية في علم مصطلح الحديث – منشورات مكتبة المفيد - إيران .

٤٠) الشهيد الثاني ، زين الدين العاملي - الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية - ١٤٢٧هـ - ط ٣ - نشر مجمع الفكر الإسلامي - إيران.

٤١) الشيرازي ، ناصر مكارم - الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل - ١٤٢٦هـ - ط ١ - الأميرة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت .
٤٢) الطبرسي ، الفضل بن الحسن - مجمع البيان في تفسير القرآن - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .
٤٣) الطبري ، محمد بن جرير - تاريخ الأمم والملوك - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - بيروت .
٤٤) الطبري ، محمد بن جرير - جامع البيان في تفسير القرآن - ١٣٩٨هـ - ط ٣ - دار المعرفة - بيروت .
٤٥) الطوسي ، محمد بن الحسن - العدّة في أصول الفقه - ١٤١٧هـ - إيران.
٤٦) العاملي ، الحسن بن زين الدين - معالم الدين وملاذ المجتهدين - ١٤١٦هـ - ط ١١ - مؤسسة النشر الإسلامي - إيران .
٤٧) العسكري ، مرتضى - معالم المدرستين - ١٤٠٥هـ - الطبعة الأولى - مؤسسة البعثة - إيران .
٤٨) العياشي ، محمد بن مسعود - تفسير العياشي - المكتبة العلمية الإسلامية - إيران .
٤٩) الفيومي ، أحمد بن محمد - المصباح المنير - ١٤٢٨هـ - المكتبة العصرية - بيروت .
٥٠) القرطبي ، محمد بن أحمد الأنصاري - الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) - ١٤٢٤هـ - ط ٢ - دار الكتب العلمية - بيروت.
٥١) القشيري النيسابوري ، مسلم بن حجاج - صحيح مسلم - ١٤١٩هـ - ط ١ - دار الفكر - بيروت .

٥٢) القمي ، محمد بن علي بن بابويه - الخصال - جماعة المدرسين مؤسسة النشر الإسلامي) - قم - إيران .

٥٣) الكليني ، محمد بن يعقوب - الكافي - ١٤٢٦هـ - ط ٥ - دار الكتب الإسلامية – إيران .

٥٤) اللكنوي الهندي ، محمد بن عبدالحي - ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني - ١٤١٨هـ - ط ١ - دار الكتب العلمية - بيروت.

٥٥) المالكي ، حسن بن فرحان - قراءة في كتب العقائد - ١٤٢١هـ - ط ١- مركز الدراسات التاريخية - الأردن.

٥٦) المالكي ، حسن بن فرحان - مع الشيخ عبدالله السعد في الصحبة والصحابة - ١٤٢٢هـ - ط ١ - مركز الدراسات التاريخية - الأردن .

٥٧) المامقاني ، عبدالله - تنقيح المقال في علم الرجال - طبعة حجرية.

٥٨) المامقاني ، عبدالله - مقباس الهداية في علم الدراية - ١٤١١هـ - ط ١ – مؤسسة آل البيت (ع) لتحقيق التراث - إيران .

٥٩) محمد ، أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد - شرح نخبة الفكر للحافظ بن حجر - ١٤٣٠هـ - دار مغني للنشر والتوزيع - الرياض .

٦٠) المناوي ، محمد عبد الرؤوف - فيض القدير شرح الجامع الصغير - ١٣٩١هـ - ط ٢ - دار المعرفة - بيروت .

٦١) الموسوي ، سيد صادق - تمام نهج البلاغة - ١٤٢٦هـ - الطبعة الأولى - بيروت.

٦٢) النجمي ، محمد صادق - مناظرة علمية - ١٤١٨هـ - مؤسسة المعارف الإسلامية - إيران .

٦٣) النووي الشافعي ، يحي بن شرف - شرح النووي على صحيح مسلم - المطبعة المصرية ومكتبتها - مصر .

٦٤) الهيثمي ، نور الدين - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - دار الفكر - بيروت .

٦٥) الواقدي ، محمد بن عمر - كتاب المغازي - ١٤٢٤هـ - ط ١ - دار الكتب العلمية - بيروت .

٦٦) يعقوب ، أحمد حسين - نظرية عدالة الصحابة - ١٤٢٩هـ - الطبعة التاسعة.

الفهرس

١٤٣١هـ - ٢٠١١م

(الطبعة الأولى)